

## بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام ، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني . رضى الله عنه وأرضاه :  
الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد : فقد سألتني من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس من الكلام في التوحيد والصفات ، والشرع والقدر ، لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين ، وكثرة الاضطراب فيهما . فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما ، ومع أن أهل النظر والعلم والإرادة والعبادة لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال ، لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة ، وبالباطل تارات ، وما يعتري القلوب في ذلك من الشبه التي توقعها في أنواع الضلالات .

فالكلام في باب التوحيد والصفات : هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات ، والكلام في الشرع والقدر : هو من باب الطلب والإرادة ، الدائر بين الإرادة والمحبة . وبين الكراهة والبغض ، نفيًا وإثباتًا . والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات ، والتصديق والتكذيب ، وبين الحب والبغض والحض والمنع ؛ حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة ، وعند أصناف المتكلمين في العلم كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الإيمان ، وكما ذكره المقسّمون للكلام من أهل النظر والنحو والبيان ، قدذكروا

أن الكلام نوعان : خبر وإنشاء ، والخبر : دائر بين النفي والإثبات ، والإنشاء : أمر ، أو نهي ، أو إباحة .

وإذا كان كذلك فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال ، وينفى عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال . ولا بد له في أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره ، فيؤمن بخلق المتضمن كال قدرته وعموم مشيئته . ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل ، ويؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل . وهذا يتضمن التوحيد في عبادته وحده لا شريك له ، وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل . والأول يتضمن التوحيد في العلم والقول ، كما دل على ذلك سورة ( قل هو الله أحد ) ودل على الآخر سورة ( قل يا أيها الكافرون ) وهما سورتا الإخلاص ، وبهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بعد الفاتحة في ركعتي الفجر . وركعتي الطواف وغير ذلك .

فأما الأول - وهو التوحيد في الصفات - فالأصل في هذا الباب : أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله ، نفيًا وإثباتًا ؛ فيثبت لله ما أثبتته لنفسه . وينفى عنه ما نفاه عن نفسه . وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها : إثبات ما أثبتته من الصفات من غير تكليف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل ، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبتته من الصفات من غير إلحاد ، لا في أسمائه ولا في آياته ، فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته ، كما قال تعالى ( ٧ : ١٨٠ ) والله الأسماء الحسنى ، فادعوه بها . وذروا الذين يلحدون في أسمائه . سيجزون ما كانوا يعملون ) وقال تعالى ( ٤١ : ٤٠ ) إن الذين يلحدون في آياتنا لا ينفقون علينا . أفمن يُلْقَى في النار خير ، أم من يأتي آمناً يوم القيامة ؟ اعملوا ما شئتم - الآية ) فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات ، مع نفي مماثلة المخلوقات : إثباتاً بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل . كما قال تعالى ( ٤٢ : ١١ ) ليس كمثل شيء وهو السميع البصير ) ففي قوله « ليس كمثل شيء » رد للتشبيه

والتمثيل ، وفي قوله « وهو السميع البصير » رد للحاد والتعطيل .

والله سبحانه بعث رسله بإثبات مفصل ونفى مجمل ، فأثبتوا لله الصفات على وجه التفضيل ، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل ، كما قال تعالى ( ١٩ : ٦٥ ) فاعبدوه واصطبر لعبادته ، هل تعلم له سمياً ؟ قال أهل اللغة : هل تعلم له سمياً : أى نظيراً يستحق مثل اسمه ، ويقال : مسامياً يساميه ، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس ( هل تعلم له سمياً ) مثيلاً أو شبيهاً ، وقال تعالى ( لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ) وقال تعالى ( ٢ : ٢٢ ) فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ) وقال تعالى ( ٢ : ١٦٥ ) ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله ) وقال تعالى ( ٦ : ١٠٠ ) وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم . سبحانه وتعالى عما يصفون . بديع السموات والأرض ، أنى يكون له ولد ؟ ولم تكن له صاحبة ، وخلق كل شيء . وهو بكل شيء عليم ) وقال تعالى ( ٢٥ : ١ ، ٢ ) تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً . الذى له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك ) وقال تعالى ( ٣٧ : ١٤٩-١٨٢ ) فاستفتهم : أربك البنات ولم البنون ؟ أم خلقنا لللائكة إناثاً وهم شاهدون ؟ ألا إنهم من إفسكهم يقولون : ولد الله ، وإنهم لكاذبون ، أصطفى البنات على البنين ؟ ما لكم ، كيف تحكمون ؟ أفلا تذكرون ؟ أم لكم سلطان مبين ؟ فاثبتوا بكتابكم إن كنتم صادقين ، وجعلوا بينه وبين الجنة نسباً ، ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون ، سبحانه الله عما يصفون . إلا عباد الله المخلصين - إلى قوله - سبحانه ربك رب العزة عما يصفون . وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ) فسبح نفسه عما يصفه المفترون المشركون ، وسلم على المرسلين لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك ، وحد نفسه ؛ إذ هو سبحانه المستحق للحمد بما له من الأسماء والصفات وبديع الخلقات .

وأما الإثبات المفصل : فإنه ذكر من أسمائه ومفاته ما أنزله في محكم آياته كقوله ( ٢ : ٢٥٥ ) الله لا إله إلا هو الحى القيوم - الآية ) بكمالها ، وقوله ( قل هو الله أحد الله الصمد ) السورة ، وقوله ( وهو العليم الحكيم ) ، ( وهو العليم القدير ) ( وهو السميع البصير ) ، ( وهو العزيز الحكيم ) ، ( وهو الغفور الرحيم ) ، ( ٨٥ : ١٤ - ١٦ ) وهو الغفور الودود ، ذو العرش المجيد ، فعال لما يريد ) ، ( ٥٧ : ٣ ، ٤ ) هو الأول والآخر ، والظاهر والباطن ، وهو بكل شئ عليم ، هو الذى خلق السموات والأرض في ستة أيام ، ثم استوى على العرش ، يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها ، وما ينزل من السماء وما يعرج فيها . وهو معكم أينما كنتم . والله بما تعملون بصير ) وقوله ( ٤٧ : ٢٨ ) ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم ) وقوله ( ٥ : ٥٤ ) فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين - الآية ) وقوله ( ٩٨ : ٢٢ ) رضى الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشى ربه ) وقوله ( ٤ : ٩٣ ) ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه ) وقوله ( ٤٠ : ١٠ ) إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون ) وقوله ( ٢ : ٢١٠ ) هل ينظرون إلا أن يأتهم الله فى ظلل من الغمام والملائكة ) وقوله ( ٤١ : ١١ ) ثم استوى إلى السماء وهى دخان فقال لها وللأرض : ائتيا طوعاً أو كرهاً ، قالتا أتينا طائعين ) وقوله ( ٤ : ١٦٤ ) وكلم الله موسى تكليماً ) وقوله ( ١٩ : ٥٢ ) ونادينا من جانب الطور الأيمن وقرئناه نجياً ) وقوله ( ٢٨ : ٧٤ ) ويوم يناديهم فيقول : أين شركائى الذين كنتم تزعمون ؟ ) وقوله ( ٣٦ : ٨٢ ) إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ) وقوله ( ٥٩ : ٢٢ - ٢٤ ) هو الله الذى لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون ؛ هو الله الخالق البارئ المصور ، له الأسماء الحسنى ، يسبح له ما فى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم ) إلى أمثال هذه الآيات

والأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم في أسماء الرب تعالى وصفاته ، فإن في ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل ، وإثبات وحدانيته بنفي التمثيل : ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل ، فهذه طريقة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم من الكفار والمشركين والذين أوتوا الكتاب ومن دخل في هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة والجهمية والقرامطة الباطنية ونحوهم فانهم على ضد ذلك ، يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل . ولا يثبتون إلا وجوداً مطلقاً ، لا حقيقة له عند التحصيل . وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان يتمتع بتحقيقه في الأعيان ، فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل فانهم يمثلونه بالمتنوعات والمعدومات والجمادات ، ويعطون الأسماء والصفات ، تعطيلاً يستلزم نفى الذات . فغلاتهم يسلبون عنه النقيضين ، فيقولون : لا موجود ولا معدوم . ولا حي ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل . لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات ، وإذا وصفوه بالنفى شبهوه بالمعدومات ، فسلبوا النقيضين . وهذا ممتنع في بداهة العقول ، وحرّفوا ما أنزل الله من الكتاب وما جاء به الرسول ، فوقوا في شر مما فرّوا منه ، فإنهم شبهوه بالمتنوعات ، إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين ، كلاهما من المتنوعات . وقد علم بالاضطرار أن الوجود لا بد له من موجد واجب بذاته ، غنى عما سواه ، قديم أزلي لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم ، فوصفوه بما يتمتع وجوده فضلاً عن الوجوب أو الوجود أو القدم ..

وقار بهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم ، فوصفوه بالسلب والإضافات ، دون صفات الإثبات . وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق ، وقد علم بصريح العقل : أن هذا لا يكون إلا في الذهن ، لا فيما خرج عنه من الموجودات . وجعلوا الصفة هي الموصوف ، فجعلوا العلم عين العالم ، مكابرة للقضايا البديهيات ، وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى ، فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشيئة جحداً للعلوم الضروريات

وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتبعهم . فأثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنته من الصفات ، فمنهم من جعل العلم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفات . ومنهم من قال : علم بلا علم ، قدير بلا قدرة ، سميع بصير بلا سمع ولا بصر ، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات .

والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها بصريح المقول المطابق لصحيح المنقول مذكور في غير هؤلاء الكلمات . وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره . بل وفي شرمنه ، مع ما يلزمهم من التحريف والتعطيل ، ولو أمعنوا النظر لسوّوا بين التماثلات ، وفرقوا بين الاختلافات ، كما تقتضيه المقولات ، ولكانوا من الذين أوتوا العلم الذين يرون أنما أنزل إلى الرسول هو الحق من ربه ويهdy إلى صراط العزيز الحميد ، ولكنهم من أهل الجهولات ، المشبهة بالمقولات ، يسفسطون في العقليات ، ويقرمطون في السمعات .

وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم غنى عما سواه ، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات كالحیوان والمعدن والنبات ، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع . وقد علم بالاضطرار : أن المحدث لا بد له من محدث والممكن لا بد له من موجد ، كما قال تعالى ( ٥٢ : ٣٥ ) أم خلقوا من غير شيء ، أم هم الخالقون ؟ فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ، ولا هم الخالقون لأنفسهم : تعين أن لم خالقاً خلقهم .

وإذا كان من المعلوم بالضرورة : أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم . فعلم أن هذا موجود ، وهذا موجود . ولا يلزم من اتفاقهما في مسى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا ، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضى تماثلهما في مسى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا في غيره ، فلا يقول

عقل، إذا قيل : إن العرش شيء موجود ، وإن البعوض شيء موجود - إن هذا مثل هذا ، لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود ، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه ، بل الذهن يأخذ معنى مشتركاً كلياً هو مسمى الاسم المطلق . وإذا قيل : هذا موجود وهذا موجود ، فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره مع أن الاسم حقيقة في كل منهما . ولهذا سمي الله نفسه بأسماء ، وسمى صفاته بأسماء ، وكانت تلك الأسماء مختصة به ، إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره . وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم ، توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص . ولم يلزم من اتفاق الاسمين وتماثل مسماهما واتحاده - عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص - اتفاقهما ، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص ، فضلاً عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص . فقد سمي الله نفسه حياً ، فقال ( الله لا إله إلا هو الحي القيوم ) وسمى بعض عباده حياً ، فقال ( ١٠ : ٣١ يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ) وليس هذا الحي مثل هذا الحي لأن قوله « الحي » اسم لله مختص به ، وقوله « يخرج الحي من الميت » اسم للحي المخلوق مختص به . وإنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص ، ولكن ليس للمطلق مسمى موجود في الخارج ، ولكن العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركاً بين المسميين ، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق والمخلوق عن الخالق . ولا بد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته ، يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق ، وما دل عليه بالاضافة والاختصاص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه ، سبحانه وتعالى . وكذلك سمي الله نفسه « علياً حليماً » وسمى بعض عباده علياً . فقال ( ٢٨ : ٥١ ) وبشرناه بغلام عليم ) يعني إسحاق ، وسمى آخر حليماً فقال ( ١٠١ : ٣٧ ) وبشرناه بغلام حليم ) يعني إسماعيل ، وليس العليم كالعليم ، ولا الحليم كالحليم ، وسمى نفسه « سمياً بصيراً » فقال ( ٥٨ : ٤ ) إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى

أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل . إن الله نِعِمَّا يعظكم به ، إن الله كان سميعاً بصيراً ) وسى بعض عباده سميعاً بصيراً فقال ( ٧٦ : ٢ ) إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً ) وليس السميع كالسميع ، ولا البصير كالبصير ، وسى نفسه بالرءوف الرحيم ، فقال ( ١٤٣ : ٢ ) إن الله بالناس لرءوف رحيم ) وسى بعض عباده بالرءوف الرحيم ، فقال ( ١٢٩ : ٩ ) لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عَنِينُمْ حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم ) وليس الرءوف كالرءوف ، ولا الرحيم كالرحيم ، وسى نفسه بالملك ، فقال ( الملك القدوس ) وسى بعض عباده بالملك ، فقال ( ١٨ : ٧٩ ) وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا ) ( ١٢ : ٥٠ ) وقال الملك اثنتونى به ) وليس الملك كالملك ، وسى نفسه بالمؤمن المهيمن ، وسى بعض عباده بالمؤمن . فقال ( ١٨ : ٣٢ ) أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً ؟ لا يستوون ) وليس المؤمن كاللؤمن ، وسى نفسه بالعزیز ، فقال ( العزیز الجبار المتكبر ) وسى بعض عباده بالعزیز ، فقال ( ١٢ : ٥١ ) وقالت امرأة العزیز ) وليس العزیز كالعزیز ، وسى نفسه الجبار المتكبر ، وسى بعض خلقه بالجبار المتكبر ، فقال ( ٤٠ : ٣٥ ) كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار ) وليس الجبار كالجبار ، ولا المتكبر كالمتكبر ، ونظائر هذا متعددة .

وكذلك سى صفاته بأسماء ، وسى صفات عباده بنظير ذلك . فقال : ( ٢ : ٢٥٥ ) ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ) ( ٤ : ١٦٥ ) أنزله بعلمه ) وقال ( ٥٨ : ٥١ ) إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ) وقال ( ١٥ : ٤١ ) أولم يروا أن الله الذى خلقهم هو أشد منهم قوة ) وسى صفة الخلق علماً وقوة فقال ( ٥٨ : ١٧ ) وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً ) وقال ( ٧٦ : ١٢ ) وفوق كل ذى علم عليم ) وقال ( ٨٣ : ٤٠ ) فرحوا بما عندكم من العلم ) وقال ( ٥٤ : ٣٠ ) الله الذى خلقكم من ضعف . ثم جعل من بعد ضعف قوة . ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة ) وقال ( ١١ : ٥٢ ) ويزدكم قوة إلى قوتكم ) وقال ( ٤٧ : ٥١ ) والسماء بنيناها بأيدى ) أى بقوة وقال ( ١٧ : ٣٨ ) واذكر عبدنا

داود ذا الأيد) أى ذا القوة . وليس العلم كالعلم ، ولا القوة كالقوة . ووصف نفسه بالمشيئة . ووصف عبده بالمشيئة فقال ( ٨١ : ٢٨ ، ٢٩ لمن شاء منكم أن يستقيم . وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين ) وقال ( ٧٦ : ٢٩ ، ٣٠ إن هذه تذكرة فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا . وما تشاؤون إلا أن يشاء الله . إن الله كان عليما حكيما ) وكذلك وصف نفسه بالإرادة ، ووصف عبده بالإرادة ، فقال ( ٨ : ٦٧ تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة . والله عزيز حكيم ) ووصف نفسه بالهبة . ووصف عبده بالهبة ، فقال ( ٥ : ٥٤ فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ) وقال ( ١٣ : ٣ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ) ووصف نفسه بالرضا ، ووصف عبده بالرضا ، فقال ( رضى الله عنهم ورضوا عنه ) ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد ، ولا إرادته مثل إرادته ، ولا محبته مثل محبته ، ولا رضاه مثل رضاه . وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفار . ووصفهم بالملت فقال ( ٤٠ : ١٠ إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم ، إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون ) وليس المقت مثل المقت . وهكذا وصف نفسه بالمكر والكيد كما وصف عبده بذلك . فقال ( ٨ : ٣٠ ويمكرون ويمكر الله ) وقال ( ٨٦ : ١٥ ، ١٦ إنهم يكيّدون كيّداً وأكيّد كيّداً ) وليس المكر كالسكر ، ولا الكيد كالكيد . ووصف نفسه بالعمل ، فقال ( ٣٦ : ٧١ أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً فهم لها مالكون ) ووصف عبده بالعمل فقال ( جزاء بما كنتم تعملون ) وليس العمل كالعمل . ووصف نفسه بالمناجاة والمناجاة ، فقال ( ١٩ : ٥٢ وناديناه من جانب الطور الأيمن وقرّبناه نجيا ) وقال ( ٢٨ : ٦٢ ويوم يناديهم ) وقال ( ٧ : ٢٢ وناداهما ربهما ) ووصف عباده بالمناجاة والمناجاة ، فقال ( ٤٩ : ٤ إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون ) وقال ( ٨٥ : ١٢ إذا ناجيتم الرسول ) وقال ( ٥٨ : ٩ إذا تناجيتم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ) وليس المناجاة ولا المناجاة كالمناجاة والمناجاة . ووصف

نفسه بالتكليم في قوله ( ٤ : ١٦٤ وكلم الله موسى تكليماً ) وقوله ( ٧ : ١٤٣ )  
ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه ) وقوله ( ٢ : ٢٥٣ تلك الرسل فضلنا بعضهم  
على بعض ، منهم من كلم الله ) ووصف عبده بالتكليم في قوله ( ١٢ : ٥٤ وقال  
الملك : اتوني به أستخلصه لنفسي . فلما كلمه قال : إنك اليوم لدينا مكين أمين )  
ووصف نفسه بالتنبؤ ، ووصف بعض الخلق بالتنبؤ فقال ( ٦٦ : ٣ وإذ أسرَّ  
النبي إلى بعض أزواجه حديثاً ، فلما نبأت به وأظهره الله عليه عرف بعضه  
وأعرض عن بعض ، فلما نبأها به قالت : من أنبأك هذا ؟ قال : نبأني العليم الخبير )  
وليس الإنباء كالإنباء ، ووصف نفسه بالتعليم ، فقال ( ٥٥ : ١ - ٤ الرحمن . علم  
القرآن . خلق الإنسان . علمه البيان ) وقال ( ٥ : ٣ تعلمونهم مما علمكم الله )  
وقال ( ٣ : ١٦٤ لقد منَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو  
عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ) وليس التعليم كالتعليم .

وهكذا وصف نفسه بالنضب فقال ( ٤٨ : ٦ وغضب الله عليهم ولعنهم )  
ووصف عبده بالنضب في قوله ( ٧ : ١٥٠ ولما رجع موسى إلى قومه غضبان  
أسفا ) وليس النضب كالنضب .

ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه ، فذكر ذلك في سبع مواضع من  
كتابه : استوى على العرش ، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره في مثل  
قوله ( ٤٣ : ١٣ لتستوا على ظهوره ) وقوله ( ٢٣ : ٢٨ فإذا استويت أنت ومن  
معك على الفلك ) وقوله ( ١١ : ٤٤ واستوت على الجودي ) وليس الاستواء  
كالاستواء . ووصف نفسه ببسط اليدين ، فقال ( ٥ : ٦٤ وقالت اليهود يد الله مغلولة  
غُلَّتْ أيديهم ، ولعنوا بما قالوا ، بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء ) ووصف  
بعض خلقه ببسط اليد في قوله ( ١٧ : ٢٩ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك  
ولا تبسطها كل البسط ) وليس اليد كاليد ، ولا البسط كالبسط ، وإذا كان  
المراد بالبسط : الإعطاء والجود ، فليس إعطاء الله كإعطاء خلقه ، ولا جوده كجودهم

ونظائر هذا كثيرة ، فلا بد من إثبات ما أثبتته الله لنفسه ونفى مماثلته لخلقته ،  
فمن قال : ليس لله علم . ولا قوة ولا رحمة ، ولا كلام ، ولا يحب ، ولا يرضى  
ولا نادى ، ولا ناجى ، ولا استوى : كان معطلا جاحدا ، ممثلا لله بالمعدومات  
والجمادات . ومن قال : له علم كعلمي ، أو قوة كقوتي ، أو حب كحبي ، أو رضا  
كرضائي ، أو يدان كيداي ، أو استواء كاستوائي : كان مشبها ممثلا لله بالحيوانات .  
بل لا بد من إثبات بلا تمثيل . وتنزيه بلا تعطيل .

ويتبين هذا بأصلين شريفين ، ومثلين مضروبين . ( والله المثل الأعلى )  
وبخاتمة جامعة .

### فصل

فأما الأعلان ، فأحدهما : أن يقال : القول في بعض الصفات كالقول في  
بعض ، فإن كان المخاطب ممن يقول : بأن الله حي بجمية ، عليم بعلم ، قدير بقدره ،  
سميع بسمع ، بصير ببصر ، متكلم بكلام ، مريد بإرادة ، ويحصل ذلك كله  
حقيقة ، وينازع في محبته ورضاه ، وغضبه وكراهته ، فيجعل ذلك مجازاً ، ويفسره  
إما بالإرادة ، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات ، فيقال له : لا فرق بين  
ما نفيته ، وبين ما أثبتته ، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر . فإن قلت : إن  
إرادته مثل إرادة المخلوقين ، فكذلك محبته ورضاه وغضبه . وهذا هو التمثيل .  
وإن قلت : إن له إرادة تليق به ، كما أن للمخلوق إرادة تليق به . قيل لك :  
وكذلك له محبة تليق به ، وللمخلوق محبة تليق به ، وله رضا وغضب يليق به .  
وللمخلوق رضا وغضب يليق به . وإن قلت : الغضب غليان دم القلب لطلب  
الانتقام ، فيقال لك : والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة . فإن  
قلت : هذه إرادة المخلوق . قيل لك : وهذا غضب المخلوق . وكذلك يلزم  
القول في كلامه . وسمعه وبصره . وعلمه وقدرته . إن نفى عنه الغضب والمحبة  
والرضا ، ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين ، فهذا منتف عن السمع والبصر

توضيح  
المشكك يقول إنه  
حي بجمية ، عليم  
بعلم ، قدير بقدره ،  
سميع بسمع ، بصير  
ببصر ، متكلم بكلام ،  
مريد بإرادة ، ويحصل  
ذلك كله حقيقة ،  
وينازع في محبته ورضاه ،  
وغضبه وكراهته ، فيجعل  
ذلك مجازاً ، ويفسره  
إما بالإرادة ، وإما  
ببعض المخلوقات من  
النعم والعقوبات ، فيقال  
له : لا فرق بين ما  
نفيته ، وبين ما أثبتته ،  
بل القول في أحدهما  
كالقول في الآخر .  
فإن قلت : إن إرادته  
مثل إرادة المخلوقين ،  
فكذلك محبته ورضاه  
وغضبه . وهذا هو  
التمثيل . وإن قلت :  
إن له إرادة تليق به ،  
كما أن للمخلوق إرادة  
تليق به . قيل لك :  
وكذلك له محبة تليق  
به ، وللمخلوق محبة  
تليق به ، وله رضا  
وغضب يليق به .  
وللمخلوق رضا وغضب  
يليق به . وإن قلت :  
الغضب غليان دم القلب  
لطلب الانتقام ، فيقال  
لك : والإرادة ميل النفس  
إلى جلب منفعة أو دفع  
مضرة . فإن قلت :  
هذه إرادة المخلوق .  
قيل لك : وهذا غضب  
المخلوق . وكذلك يلزم  
القول في كلامه .  
وسمعه وبصره . وعلمه  
وقدرته . إن نفى عنه  
الغضب والمحبة والرضا ،  
ونحو ذلك مما هو من  
خصائص المخلوقين ،  
فهذا منتف عن السمع  
والبصر

والكلام وجميع الصفات . وإن قال : إنه لاحقيقة لهذا إلا ما يختص بالخلقين .  
فيجب نفيه عنه . قيل له : وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة .  
فهذا الفرق بين بعض الصفات وبعض ، يقال له : فيما نفاه كما يقوله هو  
لمنازعه فيما أثبتته .

فإذا قال المعتزلى : ليس له إرادة ولا كلام قائم به ؛ لأن هذه الصفات  
لا تقوم إلا بالخلوقات ، فإنه يبين للمعتزلى : أن هذه الصفات يتصف بها القديم ،  
ولا تكون كصفات المحدثات . فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة  
والرضا ونحو ذلك .

فإن قال : تلك الصفات أثبتتها بالعقل . لأن الفعل الحادث دل على القدرة .  
والتخصيص دل على الإرادة . والأحكام دلت على العلم . وهذه الصفات مستلزمة  
لحياة . والحق لا يخلو عن السمع والبصر والكلام . أو ضد ذلك .  
قال له سائر أهل الإثبات : لك جوابان .

أحدهما : أن يقال : عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم للدلول المعين ، فهب  
أن ماسكت من الدليل العقلى لا يثبت ذلك . فإنه لا ينفى . والثانى لابد أن  
يأتى بدليل كالثبت سواء بسواء وليس لك أن تنفيه بغير دليل ؛ لأن النافى  
عليه الدليل كما على المثبت ، والسمع قد دل عليه ، ولم يعارض ذلك معارض عقلى  
ولا سمعى ، فيجب إثبات ما أثبتته الدليل السالم عن المعارض المقاوم .

الثانى : أن يقال : يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من  
العقليات ، فيقال : نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة . كدلالة  
التخصيص على المشيئة ، وإكرام الطائعين : يدل على محبتهم ، وعقاب الكافرين :  
يدل على بغضهم . كما قد ثبت بالمشاهدة والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه .  
والغايات المحمودة فى مفعولاته ومأموراته - وهى ما تنتهى إليه مفعولاته ومأموراته  
من العواقب الحميدة - تدل على حكمته البالغة ؛ كما يدل التخصيص على المشيئة

وأولى . لقوة العلة النائية . ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض اللبث . وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء ، كالمعتزلي الذي يقول : إنه حي عليم قدير . وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة . .

قيل له : لا فرق بين إثبات الأسماء وإثبات الصفات . فإنك إن قلت : إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيها أو تجسيدا ، لأننا لا نجد في الشاهد متصفا بالصفات إلا ماهو جسم . قيل لك : ولا نجد في الشاهد ماهو مسمى حي عليم قدير إلا ماهو جسم . فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا للجسم فانف الأسماء ، بل وكل شيء . لأنك لا تجده في الشاهد إلا للجسم . فكل ما يحتاج به من نفي الصفات يحتاج به نافي الأسماء الحسن . فإما كان جوابا لذلك كان جوابا لمثبتي الصفات .

وإن كان المخاطب من النحلة فناء الأسماء والصفات ، وقال : لا أقول : هو موجود ولا حي ، ولا عليم ، ولا قدير . بل هذه الأسماء لمخلوقاته . إذ هي مجاز . لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم .

قيل له : كذلك إذا قلت : ليس بموجود ولا حي ولا عليم ولا قدير ، كان ذلك تشبيها بالمعدومات . وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات . فإن قال : أنا أنفي النفي والإثبات . قيل له : فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات . فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجوداً معدوماً ، أو لا موجوداً ولا معدوماً . ويمتنع أن يوصف ذلك باجتماع الوجود والعدم ، أو الحياة والموت ، أو العلم والجهل ، أو يوصف بنفي الوجود والعدم ، ونفي الحياة والموت ، ونفي العلم والجهل .

فإن قلت : إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلاً لهما ، وهذان يتقابلان تقابل العدم والمملكة ، لا تقابل السلب والإيجاب ، فإن الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير ، ولا حي ولا ميت ، إذ ليس لهما تقابل .

قيل لك - أولا - هذا لا يصح في الوجود والعدم . فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء ؛ فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر . وأما ما ذكرته من الحياة والموت والعلم والجهل : فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاءون ، والاصطلاحات اللفظية ليست دليلا على الحقائق العقلية ، وقد قال الله تعالى ( ١٦ : ٢٠ ، ٢١ ) والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون ، أموات غير أحياء وما يشعرون أيان يبعثون ) فسمى الجاد ميتا ، وهذا مشهور في لغة العرب وغيرهم .

وقيل لك - ثانيا - فلا يقبل الإنصاف بالحياة والموت ، والعنى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات أقص مما يقبل ذلك ، فالأعنى الذى يقبل الإنصاف بالبصر أكل من الجاد الذى لا يقبل واحدا منها ، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ، ووصفته بصفات الجادات التى لا تقبل ذلك .

وأىضا : فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعا من القابل للوجود والعدم . بل ومن اجتماع الوجود والعدم ونفيهما جميعا ، فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعا مما نفيت عنه الوجود والعدم . وإذا كان هذا امتناعا فى صراخ العقول كان هذا أعظم امتناعا . فجعلت الوجود الواجب الذى لا يقبل العدم هو أعظم الامتناعات ، وهذا غاية التناقض والفساد .

وقيل له أيضا : اتفاق المسميين فى بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل الذى نفته الأدلة ، السعيات والمقلبات ، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق مما يختص بوجوبه ، أو جوازه أو امتناعه ؛ فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق ، ولا يشركه مخلوق فى شيء من خصائصه سبحانه وتعالى . وأما ما نفيتة فهو ثابت بالشرع والعقل ، وتسميتك ذلك تشبيها وتجسيدا تمويه على الجهال الذين يظنون أن كل معنى سماه مسمى بهذا الاسم يجب نفيه . ولو ساغ هذا لكان كل مبطل يسمى الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس ليكذب الناس بالحق

المعلوم بالسمع والعقل . وبهذه الطريقة أفادت الملاحظة على طوائف الناس عقولهم ودينهم ، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة ، وأبلغ النى والضلالة .  
وإن قال نفاة الصفات : إثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزم تعدد الصفات وهذا تركيب ممتنع .

قيل : وإذا قلتم : هو موجود واجب وعقل وعقل ومعقول ، أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا ؟ فهذه معان متعددة متغايرة في العقل . وهذا تركيب عندكم ، وأنتم تثبتونه ونسبونه توحيداً .

فإن قالوا : هذا توحيد في الحقيقة . وليس هذا تركيباً ممتنعاً .

قيل لهم : واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة . وليس هذا تركيباً ممتنعاً ، وهذا باب مطرد . فإن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول من الصفات لا ينفى شيئاً فراراً بما هو محذور إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فرّ منه ، فلا بد في آخر الأمر من أن يثبت موجوداً واجباً قديماً ، متصفاً بصفات تميزه عن غيره ، ولا يكون فيها مماثلاً لخلقه .

فيقال له : هكذا القول في جميع الصفات ، وكل ما تثبته من الأسماء والصفات فلا بد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات ، ولولا ذلك لما فهم الخطاب . ولكننا نعلم أن ما اختص الله به وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال ، أو يدور في الخيال .

وهذا يتبين بالأصل الثاني ، وهو أن يقال :

القول في الصفات كالقول في الذات . فإن الله ليس كمثل شيء . لا في ذاته ولا في صفاته ، ولا في أفعاله . فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذات . فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات . فإذا قال السائل : كيف استوى على العرش ؟ قيل له : كما قال ربيعة ومالك وغيرهما رضى الله عنهم « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عن الكيفية بدعة ، لأنه

سؤال عما لا يعلمه البشر . ولا يمكنهم الإجابة عنه . وكذلك إذا قال : كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ؟ قيل له : كيف هو ؟ فإذا قال : لا أعلم كيفيته . قيل له : ونحن لا نعلم كيفية نزوله . إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف . وهو فرع له وتابع له . فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه واستوائه ونزوله ، وأنت لا تعلم كيفية ذاته ؟ وإذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة في نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال لا يماثلها شيء . فسمعه وبصره وكلامه ونزوله واستوائه : ثابت في نفس الأمر ، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ونزولهم واستوائهم . وهذا الكلام لازم لم في العقليات ، وفي تأويل السميات . فإن من أثبت شيئاً ونفى شيئاً بالعقل ، أزم إذا فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبتته ولو طوّل بالفرق بين الحذور في هذا وهذا لم ينجد بينهما فرقا . ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض - الذين يوجبون فيما نفوه . إما التفويض وإما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ - قانون مستقيم .

فإذا قيل لهم : لم تأولتم هذا وأقررتم هذا ، والسؤال فيهما واحد ؟ لم يكن لهم جواب صحيح ، فهذا تناقضهم في النفي ، وكذا تناقضهم في الإثبات ، فإن من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها ، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه إلى معنى آخر : لزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه . فإذا قال قائل : تأويل محبته ورضاء غضبه وسخطه : هو إرادته للثواب والعقاب ، كان ما يلزم في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والقت والرضا والسخط ، ولو فسر ذلك بمفعولاته . وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب . فإنه يلزمه في ذلك نظير ما فر منه ، فإن الفعل لا بد أن يقوم أولاً بالفاعل ، والثواب والعقاب للمفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه ويسخطه ويبيضه المنيب المعاقب . فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المقول في الشاهد للعبد مثلاً ، وإن أثبتوه على خلاف ذلك فكذلك الصفات .

وأما الثلاثان الضروران : فإن الله سبحانه وتعالى أخبر عما في الجنة من  
المخلوقات من إضافة الطعام والملابس والناكح والمساكن . فأخبر أن فيها لبناً  
وعسلاً وخرقاً وماءاً ولحماً وحريراً وذهباً ونضة وفاكهة وحروراً وقصوراً ، وقد  
قال ابن عباس رضى الله عنهما « ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء »  
وإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافقة في الأسماء للحقائق  
الموجودة في الدنيا . وليست مماثلة لها ، بل بينهما من التباين ما لا يطمح إلا الله تعالى  
فإن الخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق ومباينة  
المخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا ، إذ المخلوق أقرب إلى  
المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق . وهذا بين واضح ، ولهذا اختلف  
الناس في هذا المقام ثلاث فرق .

فالسلف والأئمة وأتباعهم : آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر  
مع علمهم بالمباينة التي بين ماقى الدنيا وبين ماقى الآخرة ، وأن مباينة الله  
خلقه أعظم .

والفرق الثاني : الذين أثبتوا ما أخبر به في الآخرة من الثواب والعقاب ،  
ونفوا كثيراً بما أخبر به من الصفات ، مثل طوائف من أهل الكلام .

والفرق الثالث : نفوا هذا وهذا ، كالفرسطة والباطنية والفلاسفة أتباع  
المشائين ، ونحوم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه  
وعن اليوم الآخر .

ثم إن كثيراً منهم يجعلون الأمر والنهى من هذا الباب ، فيجعلون الشرائع  
المأمور بها ، والمحظورات المنهى عنها لها تأويلات باطنة ، تخالف ما يعرفه المسلمون  
منها ، كما يتأولون الصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج البيت فيقولون : إن  
الصلوات الخمس : معرفة أسرارهم ، وإن صيام رمضان : كتمان أسرارهم ، وإن  
حج البيت : السفر إلى شيوخهم ، ونحو ذلك من التأويلات التي يعلم بالاضطرار أنها

كذب وافترأ على الرسل صلوات الله عليهم ، وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه ، وإلحاد فى آيات الله . وقد يقولون : الشرائع تلزم العامة دون الخاصة ، فإذا صار الرجل من عارفهم ومحققهم وموحديهم رفعوا عنه الواجبات ، وأباحوا له المحظورات ، وقد يدخل فى المنتسبين إلى التصوف والسلوك من يدخل فى بعض هذه المذاهب ، وهؤلاء الباطنية هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى ، وما يحتج به على الملاحدة أهل الإيمان والإثبات يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والإثبات على من يشارك هؤلاء فى بعض إلحادهم ، فإذا أثبت الله تعالى الصفات ونفى عنه مماثلة الخلق كما دل على ذلك الآيات البينات : كان ذلك هو الحق الذى يوافق المقول والمنقول ، ويهدم أساس الإلحاد والضلالات . والله سبحانه لا تضرب له الأمثال التى فيها مماثلة خلقه . فإن الله لا مثيل له ، بل له المثل الأعلى ، فلا يجوز أن يشرك هو والخلق فى قياس تمثيل ولا فى قياس شمول تستوى أفرادهم ، ولكن يستعمل فى حقه المثل الأعلى ، وهو أن كل ما اتصف به الخلق من كمال فالخالق أولى به . وكل ما ينزه عنه الخلق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه . فإذا كان الخلق منزهاً عن مماثلة الخلق - مع الموافقة فى الاسم - فالخالق أولى أن ينزه عن مماثلة الخلق ، وإن حصلت موافقة فى الاسم ، وهكذا القول فى المثل الثانى .

وهى أن الروح التى فيها فإنها قد وصفت بصفات ثبوتية وسلبية ، وقد أخبرتنا النصوص أنها تعرج وتصعد من سماء إلى سماء ، وأنها تقبض من البدن وتسل منه كما تسل الشجرة من المجينة ، والناس مضطربون فيها ، فمنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءاً من البدن ، أو صفة من صفاته كقول بعضهم : إنها النفس أو الريح التى تردد فى البدن ، وقول بعضهم : إنها الحياة أو المزاج ، أو نفس البدن . ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود ، وهى أمور لا يتصف بها إلا بمتنع الوجود ، فيقولون : لا هى داخل البدن

ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخله ، ولا متحركة ولا ساكنة ، ولا تصمد ولا تهبط ، ولا هي جسم ولا عرض ، وقد يقولون : إنها لا تدرك الأمور المعينة والحقائق الموجودة في الخارج ، وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة ، وقد يقولون : إنها لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخله ، وربما قالوا : ليست داخله في أجسام العالم ولا خارجه عنها ، مع تفسيرهم للجسم بما لا يقبل الإشارة الحسية ، فيصفونها بأنها لا يمكن الإشارة إليها ، ونحو ذلك من الصفات السلبية التي تلحقها بالمدوم والمتنع ، وإذا قيل لهم : إثبات مثل هذا ممتنع في ضرورة العقل ، قالوا : بل هذا يمكن بدليل أن الكليات موجودة وهي غير مشار إليها ، وقد غفلوا عن كون الكليات لا توجد كلية إلا في الأذهان لافى الأعيان ، فيعتمدون فيما يقولون به في الابدأ والمعاد على مثل هذا الخيال الذي لا يخفى فساده على غالب الجاهل .

واضطراب الفناء والثبته في الروح كثير ، وسبب ذلك : أن الروح التي تسمى بالنفس الناطقة فخذ الفلاسفة ليست هي من جنس هذا البدن ولا من جنس العناصر والولادات منها ، بل هي من جنس آخر يخالف لهذه الأجناس ، فصار هؤلاء لا يعرفونها إلا بالسلب التي توجد مخالفتها للأجسام المشهودة ، أولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة وكلا القولين خطأ ، وإطلاق القول عليها بأنها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل .

فإن لفظ الجسم للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه القوي ، فإن أهل اللغة يقولون : الجسم هو الجسد والبدن ، وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسماً ولهذا يقولون : الروح والجسم كما قال تعالى ( ٥٣ : ٤ ) وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم ) وقال تعالى ( ٢ : ٢٤٧ ) وزاده بسطة في العلم والجسم ) وأما أهل الكلام ففهم من يقول : الجسم هو الوجود ، ومنهم من يقول : هو القائم بنفسه ، ومنهم من يقول : المركب من الجواهر المفردة ، ومنهم

من يقول : هو المركب من المادة والصور ، وكل هؤلاء يقولون : إنه مشار إليه إشارة حسية ، ومنهم من يقول : ليس مركباً من هذا ، بل هو مما يشار إليه ويقال : إنه هنا أو هناك . فعلى هذا إن كانت الروح مما يشار إليها ويقبها بصر الميت كما قال صلى الله عليه وسلم « إن الروح إذا خرجت تبعها البصر » إنها تقبض ويعرج بها إلى السماء . كانت الروح جسماً بهذا الاصطلاح . والمقصود أن الروح إذا كانت موجودة حية عالمة قادرة سمعية بصيرة تصمد وتنزل وتذهب وتجيء . ونحو ذلك من الصفات . والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديداتها لأنهم لم يشاهدوا لها نظيراً . والشئ إنما تدرك حقيقته بمشاهدته . أو مشاهدة نظيره . فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته ، مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته وأهل المقول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكييفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكييفوها ، فإذا كان من نقي صفات الروح جاحداً معطلاً لها ، ومن مثلها بما يشاهده من المخلوقات جاهلاً بمثلها بغير شكلها . وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات مستحقة لما لها من الصفات فالخالق سبحانه وتعالى أولى أن يكون من نقي صفاته جاحداً معطلاً ، ومن قاسه بخلقه جاهلاً به بمثلاً . وهو سبحانه وتعالى ثابت بحقيقة الإثبات ، مستحق لما له من الأسماء والصفات .

وأما الخاتمة الجامعة : ففيها قواعد نافعة .

القاعدة الأولى : أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي . فالإثبات كإخباره بأنه بكل شئ عليم ، وعلى كل شئ قدير ، وأنه سميع بصير . ونحو ذلك والنفي : كقوله ( لا تأخذه سنة ولا نوم ) وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتاً ، وإلا فجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال لأن النفي المحض عدم المحض ، والعدم المحض ليس بشئ . وما ليس بشئ فهو كما قيل : ليس بشئ . فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً ، ولأن النفي المحض يوصف به

المعدوم والمتنع ، والمعدوم والمتنع لا يوصف بمدح ولا كمال ، فلهذا كان عامة  
ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنا لإثبات المدح ، كقوله : ( الله لا إله إلا هو  
الحى القيوم ، لا تأخذه سنة ولا نوم ) إلى قوله ( ولا يؤوده حفظهما ) فنفي السنة  
والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام . فهو مبين لكمال أنه الحى القيوم . وكذلك  
قوله : ( ولا يؤوده حفظهما ) أى لا يكرهه ولا ينقله ، وذلك مستلزم لكمال  
قدرته وتعامها . بخلاف الخلق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة  
فإن هذا نقص فى قدرته وعيب فى قوته ، وكذلك قوله ( ٣ : ٣٤ ) لا يعزب عنه  
مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض ( فإن نفي العزوب مستلزم لعله بكل ذرة  
فى السموات والأرض . وكذلك قوله ( ٥٠ : ٣٨ ) ولقد خلقنا السموات والأرض  
وما بينهما فى ستة أيام وما مسنا من لغوب ) فإن نفي مس اللغوب - الذى هو  
التعب والإعياء - دل على كمال القدرة ونهاية القوة . بخلاف الخلق الذى يلحقه  
من التعب والكلال ما يلحقه ، وكذلك قوله ( ٦ : ١٠٣ ) لا تدركه الأبصار ) إنما  
نفي الإدراك الذى هو الإحاطة . كما قاله أكثر العلماء . ولم ينف مجرد الرؤية ،  
لأن المعدوم لا يرى . وليس فى كونه لا يرى مدح ، إذ لو كان كذلك لكان  
المعدوم معدوما ، وإنما المدح فى كونه لا يحاط به وإن رنى . كما أنه لا يحاط  
به وإن علم . فكما أنه إذا علم . لا يحاط به علما . فكذلك إذا رنى لا يحاط به  
رؤية . فكان فى نفي الإدراك من إثبات عظمت ما يكون مدحا وصفة كمال ،  
وكان ذلك دليلا على إثبات الرؤية لأعلى نفيها ، لكنه دليل على إثبات الرؤية  
مع عدم الإحاطة ، وهذا هو الحق الذى اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، وإذا  
تأمل ذلك وجدت كل نفي لا يستلزم ثبوتا هو ما لم يصف الله به نفسه ، فالذين  
لا يصفونه إلا بالسلب ، لم يثبتوا فى الحقيقة إلها محمودا ، بل ولا موجودا ،  
وكذلك من شاركهم فى بعض ذلك ، كالذين قالوا : لا يتكلم أو لا يرى أو ليس  
فوق العالم ، أو لم يستوعب العرش . ويقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه

ولا مبان للعالم ولا بجانب له ، إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها للمدوم ، وليست هي صفة مستلزمة صفة ثبوت ، ولهذا قال محمود بن سُبُكْتِكِين لمن ادعى ذلك في الخالق : ميز لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المدوم . وكذلك كونه لا يتكلم ، أو لا ينزل ليس في ذلك صفة مدح ولا كمال ، بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمنقوصات أو المدومات . فهذه الصفات منها مالا يتصف به إلا المدوم ، ومنها مالا يتصف به إلا الجمادات والناقص .

فن قال : لاهو مبان للعالم ولا مداخل للعالم ، فهو بمنزلة من قال : لاهو قائم بنفسه ولا بغيره ، ولا قديم ولا محدث ولا متقدم على العالم ولا مقارن له ، ومن قال : إنه ليس بحى ، ولا سميع ، ولا بصير ، ولا متكلم : لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم ، فإن قال : العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر ، ومالم يقبل البصر كالحائط لا يقال له أعمى ولا بصير . قيل له : هذا اصطلاح اصطلاحتموه ، وإلا فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام يمكن وصفه بالموت والعمى والخرس والعجمة ، وأيضاً فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها ، فإن الله قادر على جعل الجماد حياً كما جعل عصى موسى حية ابتلعت الحبال والعصى .

وأيضاً ، فالذى لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات ، أعظم نقصاً مما لا يقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها . فالجماد الذى لا يوصف بالبصر ولا العمى ولا الكلام ولا الخرس أعظم نقصاً من الحى الأعمى الأخرس ، فإن قيل : إن البارى لا يمكن اتصافه بذلك : كان في ذلك من وصفه بالنقص أعظم مما إذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك ، مع أنه إذا جعل غير قابل لها كان تشبيهاً له بالجماد الذى لا يقبل الاتصاف بواحد منها ، وهذا تشبيه بالجمادات لا بالحيوانات فكيف من قال ذلك على غيره مما يزعم أنه تشبيه بالحى ؟

وأيضاً ، فنفس نفى هذه الصفات نقص ، كما أن إثباتها كمال ، فالحياة من

حيث هي مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها صفة كمال ، وكذلك العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والعقل ونحو ذلك ، وما كان صفة كمال فهو سبحانه أحق أن يتصف به من المخلوقات . فلم يتصف به مع اتصاف المخلوق به لكان المخلوق أكمل منه .

واعلم أن الجهمية المحضة - كالقرامطة ومن ضاهاهم - ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين ، حتى يقولون : ليس بموجود ولا ليس بموجود ، ولا حي ولا ليس بحي ومعلوم أن المخلو عن النقيضين ممتنع في بدائة القول ، كالجمع بين النقيضين . وآخرون وصفوه بالنفي فقط ، فقالوا : ليس بحي ولا سميع ولا بصير . وهؤلاء أعظم كفرا من أولئك من وجه ، فإذا قيل لهؤلاء : هذا مستلزم وصفه بنقيض ذلك ، كالموت والصمم والبكم ، قالوا : إنما يلزم ذلك لو كان قابلا لذلك ، وهذا والاعتذار يزيد قولهم فساداً ، وكذلك من ضاهاهم هؤلاء ، وهم الذين يقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه إذا قيل : هذا ممتنع في ضرورة العقل ، كما إذا قيل : ليس بقديم ولا محدث ، ولا واجب ولا ممكن ، ولا قائم بنفسه ، ولا قائم بغيره ، قالوا : هذا إنما يكون إذا كان قابلاً لذلك ، والقبول إنما يكون من التثنية ، فإذا انتفى التثنية انتفى قبول هذين المتناقضين ، فيقال لهم : علم الخالق بامتناع المخلو من هذين النقيضين هو علم مطلق لا يستثنى منه موجود ، والتثنية المذكور إن أريد به كون الأحياء الموجودة تحيط به فهذا هو الداخل في العالم ، وإن أريد به أنه منحاظر عن المخلوقات ، أي مبين لما تتميز عنها فهذا هو الخروج ، فالتثنية يراد به تارة ما هو داخل العالم ، وتارة ما هو خارج العالم ، فإذا قيل : ليس بمتحيز كان معناه ليس بداخل العالم ولا خارجه ، فهم غيروا العبارة ليوهموا من لا يفهم حقيقة قولهم : إن هذا معنى آخر ، وهو المعنى الذي علم فساده بضرورة العقل ، كما فعل أولئك بقولهم : ليس بحي ولا ميت ولا موجود ولا معدوم ، ولا عالم ولا جاهل .

القاعدة الثانية : إن ما أخبر به الرسول عن ربه . فإنه يجب الإيمان به ،

سواء عرفنا معناه أو لم نعرف ، لأنه الصادق المصدق ، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه ، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوحاً في الكتاب والسنة ، متفق عليه بين سلف الأمة ، وما تنازع فيه المتأخرون نفيًا وإثباتًا فليس على أحد ، بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه ، حتى يعرف مراده فإن أراد حقاً قبل ، وإن أراد باطلاً رد ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه ، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى .

كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك ، فلفظ « الجهة » قد يراد به شيء موجود غير الله . فيكون مخلوقاً ، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش أو نفس السموات ، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى ، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم ، ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه كما فيه إثبات العلو والاستواء والقوية والعروج إليه ونحو ذلك . وقد علم أن ما تم موجود إلا الخالق والمخلوق ، والخالق مبين للمخلوق سبحانه وتعالى ، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته ، فيقال لمن نفى : أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق فالله ليس داخلًا في المخلوقات ، أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مبين للمخلوقات ، وكذلك يقال لمن قال « الله في جهة » أتريد بذلك أن الله فوق العالم ، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول : فهو حق ، وإن أردت الثاني : فهو باطل .

وكذلك لفظ « التحيز » إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات : فالله أعظم وأكبر ، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض . وقد قال الله تعالى ( ٣٩ : ٦٧ ) وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة . والسموات مطويات بيمينه ) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « يقبض الله بالأرض ويطوى السموات بيمينه . ثم يقول : أنا الملك . أين ملوك الأرض ؟ »

وفي حديث آخر « وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة » وفي حديث ابن عباس « ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم » وإن أراد أنه منحاز عن الخلوقات ، أى مبين لها منفصل عنها ليس حالاً فيها : فهو سبحانه كمال . قال أئمة السنة : فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه .

القاعدة الثالثة : إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد ، أو ظاهرها ليس بمراد . فإنه يقال : لفظ « الظاهر » فيه إجمال واشتراك ، فإن كان القائل يمتد : أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين ، أو ماهو من خصائصهم . فلا ريب أن هذا غير مراد ، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها ولا يرضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً وباطلاً . والله أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذى وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ماهو كفر أو ضلال ، والذين يحملون ظاهرها ذلك يفلطون من وجهين : تارة يعملون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر ، ولا يكون كذلك ، وتارة : يردون المعنى الحق الذى هو ظاهر اللفظ لا اعتقادهم أنه باطل . فالأول ، كما قالوا فى قوله « عبدى جعت فلم تمنعنى - الحديث » وفى الأثر الآخر « الحجر الأسود يمين الله فى الأرض . فمن صافحه أو قبله فكأنما صافح الله أو قبل يمينه » وقوله « قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن » فقالوا : قد علم أن ليس فى قلوبنا أصابع الحق ، فيقال لهم : لو أعطيتهم النصوص حقها من الدلالة لعلمت أنها لم تدل إلا على حق ، أما الواحد فقوله « الحجر الأسود يمين الله فى الأرض فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » صريح فى أن الحجر الأسود ليس هو صفة الله ، ولا هو نفس يمينه ، لأنه قال « يمين الله فى الأرض » وقال « فمن قبله وصافحه فكأنما صافح الله وقبل يمينه » ومعلوم : أن الشبه ليس هو المشبه به ، ففى نفس الحديث بيان أن مسئله ليس مصاحفاً لله ، وأنه ليس هو نفس يمينه ، فكيف يحمل

ظاهره كقراً لأنه محتاج إلى التأويل ؟ مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس .

وأما الحديث الآخر : فهو في الصحيح مفسراً « يقول الله عبدي جئت فلم تطعني ، فيقول : رب كيف أطعك ، وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدي فلاناً جاع فلو أطعته لوجدت ذلك عندي ، عبدي مرضت فلم تعدني فيقول : رب كيف أعودك ، وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلو عدته لوجدتني عنده » وهذا صريح في أن الله سبحانه لم يمرض ولم يجمع ، ولكن مرض عبده وجاع عبده ، فجعل جوعه جوعه ، ومرضه مرضه مفسراً ذلك بأنك لو أطعته لوجدت ذلك عندي ، ولو عدته لوجدتني عنده ؛ فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل .

وأما قوله « قلوب العباد بين أصابع الرحمن » فإنه ليس في ظاهره : أن القلب متصل بالأصابع ، ولا تماس لها ، ولا أنها في جوفه ، ولا في قول القائل « هذا بين يدي » ما يقتضي مباشرته ليديه ، وإذا قيل « السحاب المسخر بين السماء والأرض » لم يقتض أن يكون مماساً للسماء والأرض ، ونظائر هذا كثيرة .

ومما يشبه هذا القول : أن يحمل اللفظ نظيراً لما ليس مثله ، كما قيل في قوله ( ٣٩ : ٧٥ ) ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ؟ ) فقيل هو مثل قوله ( ٣٦ : ٧١ ) أولم يروا أنا خلقناهم مما عملت أيدينا أنعاماً ) فهذا ليس مثل هذا ، لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي ، فصار شيئاً بقوله ( بما كسبت أيديهم ) وهنا أضاف الفعل إليه ، قال : ( لما خلقت ) ثم قال : ( بيدي ) .

وأيضاً فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد ، وفي اليمين ذكر لفظ التثنية كما في قوله ( ٥ : ٦٤ ) بل يدها مبسوطتان ) وهنا أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع ، فصار كقوله ( ٥٤ : ٤ ) تجري بأعيننا ) وهذا في الجمع نظير قوله ( ٦٧ : ١ )

بيده الملك ) و ( ٣ : ٢٦ يدك الخير ) في الفرد . فآله سبحانه وتعالى يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد مظهراً أو مضمرأ ، وتارة بصيغة الجمع كقوله ( ٤٨ : ١ ) إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ) وأمثال ذلك ، ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط ، لأن صيغة الجمع تقتضى التعظيم الذى يستحقه ، وربما تدل على معانى أسمائه ، وأما صيغة التثنية فتدل على المدد المحصور وهو مقدس عن ذلك ، فلو قال ( ٣٨ : ٧٥ ) ما منكم أن تسجد لما خلقت بيدي ) لما كان كقوله ( ٣٦ : ٧١ ) ما علمت أبدينا ) وهو نظير قوله ( بيده الملك ) و ( بيده الخير ) ولو قال ( خلقت ) بصيغة الإفراد لكان مفارقاً له ، فكيف إذا قال ( خلقت بيدي ) بصيغة التثنية هذا مع دلالات الأحاديث المستفيضة ، بل المتواترة ، وإجماع السلف على مثل ما دل عليه القرآن كما هو مبسوط فى موضعه ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم « القسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين ، الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما ولوا » وأمثال ذلك .

وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع فى معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها ، والظاهر هو المراد فى الجميع ، فإن الله لما أخبر أنه بكل شئ . عليم ، وأنه على كل شئ . قدير . واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره ، وأن ظاهر ذلك مراد : كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا ، وقدرته كقدرتنا ، وكذلك لما اتفقوا على أنه على حقيقة ، عالم حقيقة ، قادر حقيقة . لم يكن مرادهم : أنه مثل الخلق الذى هو حى عليم قدير فكذلك إذا قالوا فى قوله تعالى ( ٥ : ٥٤ ) يحبهم ويحبونه ) ، ( رضى الله عنهم ورضوا عنه ) وقوله ( ٢٥ : ٥٩ ) ثم استوى على العرش ) أنه على ظاهره : لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق ، ولا حباً كحبه ، ولا رضاً كرضاه فإن كان المستمع يظن أن الظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين لزمه أن لا يكون شئ . من ظاهر ذلك مراداً . وإن كان يعتقد أن ظاهر ما هو

يليق بالخالق ويختص به : لم يكن له نقي هذا الظاهر ، ونقي أن يكون مراداً إلا بدليل يدل على النقي ، وليس في العقل ولا السمع ما ينفي هذا إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات ، فيكون الكلام في الجميع واحداً .

وبيان هذا : أن صفاتنا منها ما هي أعيان وأجسام ، وهي أبعاض لنا كالوجه واليد ، ومنها ما هو معان وأعراض ، وهي قائمة بنا ، كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة .

ثم إن من العلوم : أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير لم يقل للسلون : إن ظاهر هذا غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا . فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقه كمنه في حقنا ، بل صفة الموصوف تناسبه فإذا كانت نفسه للقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين ، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين ، ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه ، وليس النسوب كالنسوب . ولا كالنسوب إليه كالنسوب إليه . كما قال صلى الله عليه وسلم « ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر » فثبه الرؤية بالرؤية ، ولم يشبه للرئي بالرئي .

وهذا يتبين بالقاعدة الرابعة . وهي : أن كثيراً من الناس يتوهم في بعض الصفات - أو كثير منها ، أكثرها أو كلها - أنها تماثل صفات المخلوقين ، ثم يريد أن ينفي ذلك فهمه ، فيقع في أربعة أنواع من المحاذير .

أحدها : كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين ، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل .

الثاني : أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله : بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله ، فيبقى مع جنابته على النصوص وظنه الذي الذي ظنه بالله ورسوله ، حيث ظن أن الذي يفهم من كلامها هو التمثيل

الباطل ، قد عطل ما أودع الله ورثته في كلامهما من إثبات الصفات لله ، والمعاني الإلهية اللاحقة بجلال الله تعالى .

الثالث : أنه ينبغي تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم . فيكون معطلا لما يستحقه الرب .

الرابع : أنه يصف الرب بتقيض تلك الصفات من صفات الأموات والجادات ، أو صفات المدومات . فيكون قد عطل به صفات الكمال التي يستحقها الرب ، ومثله بالنصوص والعدومات . وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات ، وجعل مدلولها هو التمثيل بالخلق ، فيجمع في كلام الله بين التعطيل والتمثيل ؛ فيكون ملحداً في أسماء الله وآياته .

مثال ذلك : أن النصوص كلها دلت على وصف الإله بالعلو والفوقية على المخلوقات ، واستوائه على العرش . فأما علوه ومباينته للمخلوقات : فيعلم بالعقل الموافق للسمع ، وأما الاستواء على العرش : فطريق العلم به هو السمع ، وليس في الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينه ولا مداخله ، فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام ، كقوله ( ١٣ : ١٢ : ٤٣ ) وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون . لتستروا على ظهوره ) فيتخيل له أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه كحاجة المستوى على الفلك والأنعام ، فلو غرقت السفينة لسقط المستوى عليها . ولو عثرت الدابة لخر المستوى عليها . فقياس هذا : أنه لو عدم العرش لسقط الرب سبحانه وتعالى ، ثم يريد - بزعمه - أن ينفي هذا ، فيقول : ليس استواؤه بقعود ولا استقرار ، ولا يعلم أن معنى القعود والاستقرار يقال فيه ما يقال في معنى الاستواء ، فإن كانت الحاجة داخلة في ذلك فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار ، وليس هو بهذا المعنى مستوياً ولا مستقراً ولا قادراً ،

وإن لم يدخل في مسمى ذلك إلا ما يدخل في مسمى الاستواء فإثبات أحدهما ونفى الآخر تحكم . وقد علم أن بين مسمى الاستواء والاستقرار والقيود فروقاً معروفة ، ولكن هنا : أن يعلم خطأ من ينفي الشيء مع إثبات نظيره ، وكأن هذا الخطأ من خطئه في مفهوم استوائه على العرش ، حيث ظن أنه مثل استواء الإنسان على ظهور الأنعام والفلك . وليس في هذا اللفظ ما يدل على ذلك ، لأنه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة كما أضاف إليه سائر أفعاله وصفاته ، فذكر أنه : خلق ثم استوى ، كما ذكر أنه ( قَدَّرَ فهدى ) وأنه بنى السماء بأيدٍ ، وكما ذكر أنه مع موسى وهرون يسمع ويرى ، وأمثال ذلك ، فلم يذكر استواء مطلقاً يصلح للمخلوق ولا عاماً يتناول المخلوق ، كما لم يذكر مثل ذلك في سائر صفاته ، وإنما ذكر استواءاً أضافه إلى نفسه الكريمة ، فلو قدر - على وجه القرض الممتنع - أنه هو مثل خلقه - تعالى الله عن ذلك - لكان استوائه مثل استواء خلقه ، أما إذا كان هو ليس بمائلاً لخلقه ، بل قد علم أنه النقي عن الخلق ، وأنه الخالق للعرش ولغيره ، وأن كل ماسواه مفتقر إليه ، وهو النقي عن كل ماسواه ، وهو لم يذكر إلا استواءاً يخصه ، لم يذكر استواءاً يتناول غيره ، ولا يصلح له ، كالم يذكر في علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلا ما يختص به ، فكيف يجوز أن يتوهم أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه ، وأنه لو سقط العرش انخر من عليه سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً . هل هذا إلا جهل محض وضلال ممن فهم ذلك وتوهمه ، أو ظنه ظاهر اللفظ ومدلوله ، أو جوز ذلك على رب العالمين النقي عن الخلق ؟ بل لو قدر أن جاهلاً فهم مثل هذا وتوهمه لبين له أن هذا لا يجوز ، وأنه لم يدل اللفظ عليه أصلاً ، كما لم يدل على نظائره في سائر ما وصف به الرب نفسه .

فلما قال تعالى ( ٥٢ : ٤٧ ) والسماء بنيناها بأيدٍ ( فهل يتوهم أن بناء مثل

بناء آدمي المحتاج الذي يحتاج إلى زنبيل ومجارف وضرب لبن وأعوان ؟

ثم قد علم أن الله خلق العالم بفضه فوق بعض ، ولم يجعل عاليه مفتقراً إلى سافله ، فالهواء فوق الأرض . وليس مفتقراً إلى حمل الأرض له ، والسحاب فوق الأرض . وليس مفتقراً إلى أن تحمله ، والسماوات فوق الأرض . وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها ؛ فالعلى الأعلى رب كل شيء ومليكه ، إذا كان فوق جميع خلقه ، كيف يجب أن يكون محتاجاً إلى خلقه أو عرشه ؟ أو كيف يستلزم علوه على هذا الافتقار ، وهو ليس بمستلزم في المخلوقات ؟ .

وقد علم أن مائت مخلوق من النفي عن غيره فالخالق سبحانه وتعالى أحق به وأولى .

وكذلك قوله ( ٦٧ : ٦٦ ) أأنتم من في السماء أن يحسف بكم الأرض فإذا هي تمور ؟ من توم أن مقتضى هذه الآية : أن يكون الله في داخل السماوات : فهو جاهل ضال بالاتفاق ، وإن كنا إذا قلنا : إن الشمس والقمر في السماء يقتضى ذلك ، فإن حرف « في » متعلق بما قبله وبما بعده . فهو بحسب المضاف إليه ، ولهذا يفرق بين كون الشيء في المكان ، وكون الجسم في الحيز . وكون العرض في الجسم ، وكون الوجه في المرأة ، وكون الكلام في الورق ، فإن لكل نوع من هذه الأنواع خاصية يتميز بها عن غيره ، وإن كان حرف « في » مستعملاً في كل ذلك ، فلو قال قائل : العرش في السماء أم في الأرض ؟ لقليل له : في السماء ، ولو قيل : الجنة في السماء أم في الأرض ؟ لقليل : الجنة في السماء ، ولا يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السماوات ، بل ولا الجنة . فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا سألت الله الجنة فاسأله الفردوس . فإنه أعلى الجنة ، وأوسط الجنة ، وسقفها عرش الرحمن » فهذه الجنة سقفها الذي هو العرش فوق الأفلاك ، مع أن كون الجنة في السماء يراد به العلو ، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها ، قال تعالى ( ٢٢ : ١٥ ) فليدود بسبب إلى السماء ) وقال تعالى ( ٢٥ : ٤٨ ) وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً ) .

ولما كان قد استقر في نفوس المخاطبين : أن الله هو المسمى الأعلى ، وأنه فوق كل شيء : كان المفهوم من قوله « إنه في السماء » أنه في الملو ، وأنه فوق كل شيء ، وكذلك التجارية لما قال لها النبي صلى الله عليه وسلم « أين الله ؟ قالت : في السماء » إنما أرادت الملو ، مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله فيها ، وإذا قيل « الملو » فإنه يتناول ما فوق المخلوقات كلها . فما فوقها كلها : هو في السماء . ولا يقتضى هذا أن يكون هناك ظرف وجودى يحيط به . إذ ليس فوق العالم شيء موجود إلا الله . كما لو قيل « العرش في السماء » فإنه لا يقتضى أن يكون العرش في شيء آخر موجود مخلوق ، وإن قدر أن السماء المراد بها الأخلاق كان المراد : أنه عليها ، كما قال ( ٢٠ : ٧١ ) ولأصلبكم في جنوع النخل ) وكما قال ( ٣ : ١٣٧ ) فميروا في الأرض ) وكما قال ( ٩ : ٢ ) فميروا في الأرض ) ويقال : فلان في الجبل ، وفي السطح ، وإن كان على أعلى شيء فيه .

القاعدة الخامسة : أنا نعلم لما أخبرنا به من وجه دون وجه ، فإن الله قال ( ٤ : ٤٧ ) أفلا يتدبرون القرآن ؟ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ) وقال ( ٢٣ : ٦٩ ) أفلم يدبروا القول ؟ وقال ( ٣٨ : ٢٩ ) كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته ، وليتذكر أولو الألباب ) وقال ( ٤٧ : ٢٤ ) أفلا يتدبرون القرآن ، أم على قلوب أقفالها ؟ . فأمر بتدبر الكتاب كله ، وقد قال تعالى ( ٣ : ٧ ) هو الذي أنزل عليك الكتاب ، منه آيات محكمات - هن أم الكتاب - وأخر متشابهات . فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله . وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون : آمنا به . كل من عند ربنا . وما يذكر إلا أولو الألباب ) .

وجهور سلف الأمة وخلفها : على أن الوقف على قوله ( وما يعلم تأويله إلا الله ) وهذا هو المأثور عن أبي بن كعب وابن مسعود ، وابن عباس وغيرهم ، وروى عن ابن عباس أنه قال : « التفسير على أربعة أوجه ، تفسير تعرفه العرب من كلامها

وتفسير لا يعذر أحد بجهالة ، وتفسير تعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله ، من ادعى علمه فهو كاذب » وقد روى عن مجاهد وطائفة : أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله . وقد قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته ، أقيفه عند كل آية ، وأسأله عن تفسيرها ، ولا منافاة بين القولين عند التحقيق .

فإن لفظ « التأويل » قد صار بتمدد الاصطلاحات مستملا في ثلاثة معان أحدها : - وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من التكمليين في الفقه وأصوله - أن التأويل : هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ؛ لدليل يقرن به ، وهذا هو الذي عنه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات ، وترك تأويلها . وهل ذلك محمود أو مذموم ، أو حق أو باطل ؟ .

الثاني : أن « التأويل » بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن ، كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنفين في التفسير ، واختلف علماء التأويل ، ومجاهد إمام المفسرين . قال الثوري : إذا جامك التفسير عن مجاهد فحسبك به ، وعلى تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد والبخاري وغيرهما ، فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه ، فالمراد به : معرفة تفسيره .

الثالث : من معاني « التأويل » هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام . كما قال الله تعالى ( ٧ : ٥٢ ) هل ينظرون إلا تأويله ؟ يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل : قد جاءت رسل ربنا بالحق ) فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد : هو ما أخبر الله به فيه مما يكون من القيامة والحساب والجزاء ، والجنة والنار ونحو ذلك ، كما قال الله تعالى في قصة يوسف لما سجد له أبواه وإخوته ، قال ( ١٢ : ١٠٠ ) يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل ) فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا .

الثانى : هو تفسير الكلام ، وهو الكلام الذى يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه ، أو تعرف علته أو دليله .

وهذا التأويل الثالث هو عين ما هو موجود فى الخارج : ومنه قول عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك . اللهم اغفر لى » يتأول القرآن ، تعنى قوله ( ١١٠ : ٣ ) فسبح بحمد ربك واستغفره ) وقول سفيان ابن عيينة : السنة هى تأويل الأمر والنهى ، فإن نفس الفعل المأمور به : هو تأويل الأمر به ، ونفس الموجود المخبر عنه : هو تأويل الخبر ، والكلام خبر وأمر ؛ ولهذا يقول أبو عبيدة وغيره : الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة ، كما ذكروا ذلك فى تفسير « اشتمال السماء » لأن الفقهاء يعلمون تفسير ما أمر به ونهى عنه ، لعلمهم بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما يعلم أتباع بقراط وسيبويه ونحوهما من مقاصدها مالا يعلم بمجرد اللغة . ولكن تأويل الأمر والنهى لا بد فيه من معرفته ، بخلاف تأويل الخبر .

إذا عرف ذلك : فتأويل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة المتصفة بآلها من حقائق الأسماء والصفات : هو حقيقة لنفسه المقدسة المتصفة بآلها من حقائق الصفات ، وتأويل ما أخبر الله به تعالى من الوعد والوعيد : هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد . ولهذا ما يجىء فى الحديث نعمل بحكمه ونؤمن بمقتضاه ؛ لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر ، فيه ألفاظ متشابهة تشبه معانيها ما نعلمه فى الدنيا ، كما أخبر أن فى الجنة لحماً ولبناً وعسلاً وخرأً ، ونحو ذلك وهذا يشبه ما فى الدنيا لفظاً ومعنى ، ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته حقيقته . فآسماء الله تعالى وصفاته أولى ، وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ، ولا حقيقته كحقيقته ، والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها فى الشاهد ، ويعلم بها ما فى الغائب بواسطة العلم بما فى الشاهد مع العلم بالفارق المميز ، وأن ما أخبر الله به

من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد ، وفي الغائب مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر . فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذي اختص به - من الجنة والنار - علمنا معنى ذلك ، وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب وفسرنا ذلك . وأما نفس الحقيقة المخبر عنها ، مثل التي لم تكن بعد ، وإنما تكون يوم القيامة ، فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله ، ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى ( ٣٠ : ٥ الرحمن على العرش استوى ) قالوا « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » وكذلك قال ريعة بن عبد الرحمن شيخ مالك قبله « الاستواء معلوم والكيف مجهول . ومن الله البيان . وعلى الرسول البلاغ . وعلينا الإيمان » فبين أن الاستواء معلوم وأن كيفية ذلك مجهولة .

ومثل هذا يوجد كثيراً في كلام السلف والأئمة ، يتفنون علم العباد بكيفية صفات الله ، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله ، فلا يعلم ما هو إلا هو . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا أحصى ثناء عليك . أنت كما أثنيت على نفسك » وهذا في صحيح مسلم وغيره ، وقال في الحديث الآخر « اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك » والحديث في المسند وصحيح أبي حاتم عن ابن مسعود ، وقد أخبر فيه : أن الله من الأسماء ما استأثر به في علم الغيب عنده . فماني هذه الأسماء التي استأثر بها علم الغيب عنده : لا يعلمها غيره سبحانه .

والله أخبرنا : أنه عليم قدير سميع بصير ، غفور رحيم ، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته ، فنحن نفهم معنى ذلك ، ونميز بين العلم والقدرة ، وبين الرحمة والسمع والبصر ، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله ، مع تنوع معانيها ، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات ، متباينة من جهة الصفات وكذلك أسماء النبي صلى الله عليه وسلم ، مثل محمد وأحمد والماسي والحاشر ،

والمقاب . وكذلك أسماء القرآن ، مثل القرآن والفرقان ، والمهدى والنور والتزليل والشفاء ، وغير ذلك ، ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها ، هل هي من قبيل المترادف - لاتحاد الذات - أو من قبيل المتباين ، لتعدد الصفات ؟ كما إذا قيل : السيف والصارم والمهند ، وقصد في الصارم : معنى الصرم ، وفي المهند : النسبة إلى الهند . والتحقيق : أنها مترادفة في الذات ، متباينة في الصفات .

ومما يوضح هذا : أن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وأنه متشابه ، وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه ، فينبغي أن يعرف الإحكام والتشابه الذي يعنه ، والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه ، قال الله تعالى ( ١١ : ١ ) الكتاب أحكمت آياته ثم فصلت فأكبر أنه قد أحكمت آياته كلها ، وقال تعالى ( ٣٩ : ٢٣ ) الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني فأكبر : أنه كله متشابه .

والحكم هو الفصل بين الشئين ، فالحكم يفصل بين الخصبين ، والحكم فصل بين التشابهات ، علماً وعملاً ، إذا ميز بين الحق والباطل ، والصدق والكذب ، والنافع والضار . وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار ، فيقال : حكمت السفينة وأحكمتها : إذا أخذت على يديه ، وحكمت الدابة وأحكمتها : إذا جعلت لها حكمة ، وهي ما أحاط بالحنك من اللجام ، وإحكام الشيء إتقانه ، فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في إخباره ، وتمييز الرشد من الغي في أوامره ، والقرآن كله محكم بمعنى الإتيان ، فقد سماه الله حكماً بقوله ( ١٠ : ١ ) الرتل آيات الكتاب الحكيم ) فالحكيم بمعنى الحاكم ، كما جعله يقص بقوله ( ٢٧ : ٧٦ ) إن هذا القرآن يقص على بني إسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون ) وجعله مفتياً في قوله ( ٤ : ١٢٧ ) قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب ) أى ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن . وجعله هادياً ومبشراً في قوله ( ١٧ : ٩ ) إن هذا

القرآن يهتدى لى هى أقوم ، ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً) .

وأما التشابه الذى يعمُّ : فهو ضد الاختلاف اللغى عنه فى قوله ( ٤ : ٨٢ ) ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ) وهو الاختلاف المذكور فى قوله ( ٥١ : ٨ ، ٩ ) إنكم لى قول مُخْتَلِفٌ ، يُؤْتِكُ عَنْهُ مِنْ أَفْكَ ) فالتشابه هنا : هو تماثل الكلام وتسابه ، بحيث يصدق بعضه بعضاً ، فإذا أمر بأمر لم يأمر بتقيضه فى موضع آخر ، بل يأمر به أو ينظيره أو يلزماته . وإذا نهى عن شىء لم يأمر به فى موضع آخر ، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزماته ، إذا لم يكن هناك نسخ ، وكذلك إذا أخبر بثبوت شىء لم ينجر بتقيض ذلك ، بل ينجر بثبوته أو بثبوت ملزماته ، وإذا أخبر بنفى شىء لم يشبهه ، بل ينفيه أو ينفى لوازمه ، بخلاف القول المختلف الذى ينقض بعضه بعضاً ، فيثبت الشىء تارة وينفيه أخرى ، أو يأمر به وينهى عنه فى وقت واحد ، ويفرق بين التماثلين ، فيمدح أحدهما ويذم الآخر .

فالأقوال المختلفة هنا : هى التضادة ، والتشابهة : هى التوافق ، وهذا التشابه يكون فى المعانى وإن اختلفت الألفاظ ، فإذا كانت المعانى يوافق بعضها بعضاً ويمضد بعضها بعضاً ، ويناسب بعضها بعضاً ، ويشهد بعضها لبعض ، ويقتضى بعضها بعضاً : كان الكلام متشابهاً ، بخلاف الكلام المتناقض الذى يضاد بعضه بعضاً . فهذا التشابه العام لا ينافى الإحكام العام ؛ بل هو مصدق له . فإن الكلام المحكم المتقن : يصدق بعضه بعضاً ، لا يناقض بعضه بعضاً ، بخلاف الإحكام الخاص : فإنه ضد التشابه الخاص . والتشابه الخاص : هو مشابهة الشىء لغيره من وجه ، مع مخالفته له من وجه آخر ، بحيث يشبهه على بعض الناس أنه هو هو ، أو هو مثله . وليس كذلك . والإحكام : هو الفصل بينهما ، بحيث لا يشبه أحدهما بالآخر ، وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشئين مع

وجود الفاصل بينهما ، ثم من الناس من لا يهتدى للفصل بينهما ، فيكون مشتبهاً عليه . ومنهم من يهتدى إلى ذلك .

فالتشابه الذى لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية ، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض . ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزبل عنهم هذا الاشتباه ، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به فى الآخرة بما يشهدونه فى الدنيا . فظن أنه مثله ، فلم العلماء أنه ليس مثله ، وإن كان مشابهاً له من بعض الوجوه .

ومن هذا الباب : الشُّبُهَاتُ التى يَصِلُ بها بعض الناس ، وهى ما يشتبه فيها الحق والباطل حتى تشتبه على بعض الناس . ومن أوقى العلم بالتفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل .

والقياس الفاسد إنما هو من باب الشبهات ؛ لأنه تشبيه لشيء فى بعض الأمور بما لا يشبهه فيه ، فن عرف التفصل بين الشيئين اهتدى للفرق الذى يزول به الاشتباه والقياس الفاسد . وما من شيئين إلا ويختلفان فى شيء ، ويفترقان فى شيء ، فبينهما اشتباه من وجه واقتراق من وجه . فلماذا كان ضلال بنى آدم من قبل التشابه ، والقياس الفاسد لا ينضبط ، كما قال الإمام أحمد : أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس . فالتأويل : فى الأدلة السمعية ، والقياس : فى الأدلة العقلية . وهو كما قال . والتأويل الخطأ : إنما يكون فى الألفاظ المتشابهة ، والقياس الخطأ : إنما يكون فى المعانى المتشابهة . وقد وقع بنو آدم فى عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات ، حتى آل الأمر بمن يدعى التحقيق والتوحيد والعرفان منهم : إلى أن اشتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود ، فظنوا أنه هو هو ، فجملوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق ، مع أنه لا شيء أبعد عن مماثلة شيء ، أو أن يكون إياه ، أو متحداً به ، أو حالاً فيه :

من الخالق مع المخلوق . فمن اشتبه عليه وجود الخالق بوجود المخلوقات كلها - حتى ظنوا وجودها وجوده - فهم أعظم الناس ضلالاً من جهة الاشتباه . وذلك : أن الموجودات تشترك في مسمى الوجود ، فأروا الوجود واحداً ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع .

وآخرون توهموا أنه إذا قيل : الموجودات تشترك في مسمى الوجود لزم التشبيه والتركيب ، فقالوا : لفظ «الوجود» مقول بالاشتراك اللفظي ، فخالقوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم : من أن «الوجود» ينقسم إلى قديم ومحدث ، ونحو ذلك من أقسام الموجودات .

وطائفة ظنت أنه إذا كانت الموجودات تشترك في مسمى الوجود لزم أن يكون في الخارج عن الأذهان : موجود مشترك فيه ، وزعموا أن في الخارج عن الأذهان كليات مطلقة ، مثل وجود مطلق ، وحيوان مطلق ، وجسم مطلق ونحو ذلك . فخالقوا الحس والعقل والشرع . وجعلوا مافي الأذهان ثابتاً في الأعيان ، وهذا كله من نوع الاشتباه ، ومن ههنا الله فرق بين الأمور ، وإن اشتركت من بعض الوجوه ، وعلم ما بينهما من الجمع والفرق والتشابه والاختلاف ، وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام . لأنهم يجمعون بينه وبين الحكم الفارق الذي يبين ما بينهما من الفصل والافتراق ، وهذا كما أن لفظ «إنا» و«نحن» وغيرها من صيغ الجمع يتكلم بها الواحد ، له شركاء في الفعل ، ويتكلم بها الواحد العظيم الذي له صفات تقوم كل صفة مقام واحد ، وله أعوان تابعون له ، لا شركاء له . فإذا تمسك النصراني بقوله تعالى ( ١٥ : ٩ ) إنا نحن نزلنا الذكر ) ونحوه على تعدد الآلهة ، كان الحكم ، كقوله تعالى ( ٢ : ١٦٣ ) وإلهم إله واحد ) ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنى واحداً : يزيل ما هناك من الاشتباه . وكان ماذكره من صيغة الجمع مبيناً لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات ، وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم . وأما حقيقة مادل عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات ، وماله من الجنود الذين يستعملهم في أفعاله : فلا يعلمهم

إلا هو (٧٤ : ٣١ وما يعلم جنود ربك إلا هو) وهذا من تأويل المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله ، بخلاف الملك من البشر ، إذا قال « قد أمرنا لك بمطاء » فقد علم أنه هو وأعوانه - مثل كاتبه وحاجبه وخادمه ونحو ذلك - أمروا به . وقد يعلم ما صدر عنه ذلك الفعل من اعتقاداته وإراداته ونحو ذلك . والله سبحانه وتعالى لا يعلم عباده الحقائق التى أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر ، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة ، ولا حقائق ما صدرت عنه من الشئنة والقدرة .

وبهذا يتبين أن التشابه يكون فى الألفاظ المتواطئة ، كما يكون فى الألفاظ المشتركة التى ليست بمتواطئة ، وإن زال الاشتباه بما يميز أحد النوعين ، من إضافة أو تعريف ، كما إذا قيل : (٤٧ : ١٥) فيها أنها من ماء) فهناك قد خص هذا الماء بالجنة ، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا ، لكن حقيقة ما استاز به ذلك الماء غير معلومة لنا ، وهو ما أعده الله لعباده الصالحين مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر : من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

وكذلك مدلول أسمائه وصفاته الذى يختص بها ، التى هى حقيقة لا يعلمها إلا هو ولهذا كان الأئمة - كالإمام أحمد وغيره - ينكرون على الجهمية وأمثالهم - من الذين يُحرِّقون الكلام عن مواضعه - تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله ، كما قال أحمد فى كتابه الذى صنفه فى الرد على الزنادقة والجهمية فيما شككت فيه من متشابه القرآن ، وتأولته على غير تأويله . وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله . وذكر فى ذلك ما يشبهه عليهم معناه ، وإن كان لا يشبهه على غيرهم . وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله ، ولم ينفوا مطلق لفظ « التأويل » كما تقدم من أن لفظ « التأويل » يراد به التفسير المبين لمراد الله فذلك لا يعاب ، بل يُحمد ، ويراد بالتأويل : الحقيقة التى استأثر الله بعلمها ، فذاك : لا يعلمها إلا هو . وقد بسطنا هذا فى غير هذا الموضع ، ومن لم يعرف هذا

اضطربت أقواله ، مثل طائفة يقولون : إن التأويل باطل ، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره ، ويحتجون بقوله تعالى ( ٣ : ٧ وما يعلم تأويله إلا الله ) ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل . وهذا تناقض منهم ، لأن هذه الآية تقتضى أن هناك تأويلاً لا يعلمه إلا الله . وهم ينفون التأويل مطلقاً .

وجه الغلط : أن التأويل الذى استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التى لا يعلمها إلا هو . وأما التأويل المذموم والباطل : فهو تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ، ويدعون أن ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل . ويصرفونه إلى معان هى نظير المعانى التى نفوها عنه ، فيكون مانعوه من جنس ما أثبتوه . فإن كان الثابت حقاً ممكناً : كان المنفى مثله ، وإن كان المنفى باطلاً ممتنعاً : كان الثابت مثله .

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقاً ، ويحتجون بقوله تعالى ( وما يعلم تأويله إلا الله ) قد يظنون أنا خوطبنا فى القرآن بما لا يفهمه أحد ، أو بما لا معنى له ، أو بما لا يفهم منه شيء . وهذا - مع أنه باطل - فهو متناقض ؛ لأننا إذا لم نفهم منه شيئاً لم يجوز أن نقول : له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه لإمكان أن يكون له معنى صحيح . وذلك للمعنى الصحيح لا يخالف الظاهر المعلوم لنا ، فإنه لا ظاهر له على قولهم ، فلا تكون دلالاته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر . فلا يكون تأويلاً . ولا يجوز دلالاته على معان لا نعرفها على هذا التقدير . فإن تلك المعانى التى دل عليها قد لا نكون عارفين بها ، ولأننا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله فلأن لا نعرف المعانى التى لم يدل عليها اللفظ أولى ، لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما يراد به . فإذا كان اللفظ لا إشعار له بمعنى من المعانى ، ولا يفهم منه معنى أصلاً : لم يكن مشعراً بما أريد به ، فلأن لا يكون مشعراً بما لم يُرد به أولى ، فلا يجوز أن يقال : إن هذا اللفظ مؤول ،

بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ، فضلاً عن أن يقال : إن هذا التأويل لا يعلمه إلا الله ، اللهم إلا أن يراد بالتأويل : ما يخالف ظاهره المختص بالخلق . فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا لا بد وأن يكون له تأويل يخالف ظاهره ، لكن إذ قال هؤلاء : إنه ليس لما تأويل يخالف الظاهر ، أو إنها تجري على المعاني الظاهرة منها : كانوا متناقضين ، وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى وهناك معنى في سياق واحد ، من غير بيان : كان تليسياً ، وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ الذي يظهر من غير فهم لمعناه : كان إبطالاً للتأويل أو إثباته تناقضاً ، لأن من أثبت تأويلاً أو نفاه فقد فهم معنى من المعاني .

وبهذا التقسيم يتبين تناقض كثير من الناس من نفاة الصفات ومشتبها في هذا الباب .

القاعدة الثالثة : أن لقائل أن يقول : لا بد في هذا الباب من ضابط يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز : في النفي والإثبات ، إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه ، أو مطلق الإثبات من غير تشبيه : ليس بسديد . وذلك : أنه ما من شيئين إلا بينهما قدر مشترك وقدر مميز

فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه ، قيل له : إن أردت أنه مماثل له من كل وجه : فهذا باطل . وإن أردت : أنه مشابه له من وجه دون وجه أو مشارك له في الاسم : لزمك هذا في سائر ما تثبته . وأنتم إنما أقم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذي فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، ويجب له ما يجب له . ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول . فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه . ولا يلزم من نفي هذا نفي التشابه من بعض الوجوه ، كما في الأسماء والصفات المتواطئة ، ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنى من المعاني . ثم إن كل

من أثبت ذلك المعنى قالوا : إنه مُشَبَّه ، ومنازعهم يقول : ذلك المعنى ليس من التشبيه .

وقد يفرق بين لفظ « التشبيه » و « التمثيل » وذلك : أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون : كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مُشَبَّه بمثل ، فن قال : إن لله علما قديما ، أو قدرة قديمة : كان عندهم مشبها بمثلا ؛ لأن القديم عند جمهورهم : هو أخص وصف الإله . فن أثبت له صفة قديمة فقد أثبت لله مثلا قديما ، ويسمونه « مثلا » بهذا الاعتبار . ومثبته الصفات لا يوافقونهم على هذا بل يقولون : أخص وصفه : مالا يتصف به غيره ، مثل كونه رب العالمين ، وأنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه إله واحد ، ونحو ذلك . والصفة لا توصف بشيء من ذلك .

نم من هؤلاء الصفتانية من لا يقول في الصفات : إنها قديمة ، بل يقول : الرب بصفاته قديم . ومنهم من يقول : هو قديم ، وصفته قديمة ، ولا يقول : هو وصفاته قديمان . ومنهم من يقول : هو وصفاته قديمان ، ولكن يقول : ذلك لا يقتضى مشاركة الصفة له في شيء من خصائصه . فإن القدم ليس من خصائص الذات المجردة ، بل من خصائص الذات الموصوفة بصفات ، وإلا فالذات المجردة لا وجود لها عندهم ، فضلا عن أن تختص بالقدم . وقد يقولون : الذات متصفة بالقدم والصفات متصفة بالقدم ، وليست الصفات إلها ولا رباً ، كما أن النبي محدث وصفاته محدثة ، وليست صفاته نبياً . فهؤلاء إذا أطلقوا على الصفتانية اسم التشبيه والتمثيل كان هذا بحسب اعتقادهم الذى ينازعهم فيه أولئك .

نم يقول لم أولئك : هب أن هذا المعنى قد يسمى في اصطلاح بعض الناس تشبيهاً ، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا سمع ، وإنما الواجب نفي ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية ، والقرآن قد نفي مسمى المثل والكف . والنَّدُّ ونحو ذلك ، ولكن يقولون : الصفة في لغة العرب ليست مثل الموصوف ، ولا كُفْءاً ، ولا نِدَّة . فلا يدخل

في النص . وأما العقل فلم ينف مسمى التشبيه في اصطلاح المعتزلة .  
وكذلك أيضاً يقولون : إن الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز ، والأجسام متماثلة .  
فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلاً لسائر الأجسام . وهذا هو التشبيه ،  
وكذلك يقول هذا كثير من الصفاتية ، الذين يثبتون الصفات ، وينفون علوه على  
العرش ، وقيام الأفعال الاختيارية به ، ونحو ذلك ، ويقولون : الصفات قد تقوم  
بما ليس بجسم . وأما العلو على العالم : فلا يصح إلا إذا كان جسماً . فلو أثبتنا علوه  
لزم أن يكون جسماً . وحينئذ فالأجسام متماثلة . فيلزم التشبيه . فلهذا تجد هؤلاء  
يشمون من أثبت العلو ونحوه : مشبهاً ، ولا يسمون من أثبت السمع والبصر  
والكلام ونحوه : مشبهاً ، كما يقول صاحب الإرشاد<sup>(١)</sup> وأمثاله ، وكذلك يوافقهم  
على القول بتماثل الأجسام : القاضي أبو يعلى ، وأمثاله من مثبتة الصفات والعلو  
لكن هؤلاء يجعلون « العلو » صفة خبرية ، كما هو أول قولى القاضي أبى يعلى ،  
فيكون الكلام فيه كالكلام في الوجه . وقد يقولون : إن ما يثبتونه لا ينافي  
الجسم ، كما يقولونه في سائر الصفات . والعاقل إذا تأمل وجد الأمر فيها نفوه  
كالأمر فيما أثبتوه ، لا فرق .

وأصل كلام هؤلاء كلهم : على أن إثبات الصفات مستلزم للتجسيم ،  
والأجسام متماثلة . والمثبتون يجيبون عن هذا : تارة بمنع المقدمة الأولى ، وتارة بمنع  
المقدمة الثانية ، وتارة بمنع كل من المقدمتين ، وتارة بالاستفصال . ولا ريب أن  
قولهم بتماثل الأجسام قول باطل ، سواء فسروا الجسم بما يشار إليه ، أو بالقائم  
بنفسه ، أو بالموجود ، أو بالركب من الميولى والصورة ونحو ذلك . فأما إذا  
فسروه بالركب من الجوهر الفردة على أنها متماثلة : فهذا يبنى على صحة ذلك ،  
وعلى إثبات الجوهر الفرد ، وعلى أنه متماثل . وجهور العقلاء يخالفونهم في ذلك .

(١) هو أبو بكر الباقلاني

والقصد هنا : أنهم يطلقون التشبيه على ما يستدلون به نجسياً ، بناء على تماثل الأجسام . وللتجوز ينازعونهم في اعتقادهم . كإطلاق الراضنة « النصب » على من تولى أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ، بناء على أن من أحبهما قد أبغض علياً رضي الله عنه ، ومن أبغضه فهو ناصي . وأهل السنة ينازعونهم في المقدمة الأولى ولهذا يقول هؤلاء : إن الشيئين يشبهان من وجه ويختلفان من وجه . وأكثر العقلاء على خلاف ذلك .

وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضوع ، وبيننا فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام وحجج من نفي ذلك . وبيننا فساد قول من يقول بتماثلها . وأيضاً ، فالاعتماد بهذا الطريق على نفي التشبيه اعتماد باطل ، وذلك : أنه إذا ثبت تماثل الأجسام فهم لا يفتنون ذلك إلا بالحجة التي يفتنون بها الجسم . وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم ، وثبت امتناع الجسم : كان هذا وحده كافياً في نفي ذلك ، لا يحتاج نفي ذلك إلى نفي مسمى « التشبيه » لكن نفي التجسيم يكون مبنياً على نفي هذا التشبيه ، بأن يقال : لو ثبت له كذا وكذا كان جسماً ، ثم يقال : والأجسام متماثلة ، فيجب اشتراكها فيما يجب ويجوز ويمتنع . وهذا ممتنع عليه . لكن حيثئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمداً في نفي التشبيه على نفي التجسيم ، فيكون أصل نفيه نفي الجسم . وهذا مسلك آخر سلككم عليه إن شاء الله تعالى .

وإنما القصد هنا : أن مجرد الاعتماد في نفي ما ينفي على مجرد نفي التشبيه لا يفيد ، إذ ما من شيئين إلا ويشبهان من وجه ويفترقان من وجه ، بخلاف الاعتماد على نفي النقص والعيب ، ونحو ذلك مما هو سبحانه مقدس عنه . فإن هذه طريقة صحيحة ، وكذلك إذا أثبت له صفات الكمال ونفي مماثلة غيره له فيها ، فإن هذا نفي المماثلة فيما هو مستحق له ، وهذا حقيقة التوحيد ، وهو أن لا يشاركه

بخلاف الماهية التي في الذهن ، فإنها مغايرة للموجود في الخارج ، وأن لفظ «الذات» و«الشيء» و«الماهية» و«الحقيقة» ونحو ذلك : ألقاظ كلها متواطئة ، فإذا قيل : إنها مشككة لتفاضل معانيها . فالمشكك نوع من المتواطىء العام الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك، سواء كان المعنى متفاضلاً في موارده أو متماثلاً ، وبيننا أن المعدوم شيء أيضاً في العلم والذهن ، لافي الخارج . فلا فرق بين الثبوت والوجود ، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمي والعيني ، مع أن مافي العلم ليس هو الحقيقة الموجودة ، ولكن هو العلم التابع للعلم القائم به ، وكذلك الأحوال التي تماثل فيها الموجودات ، وتختلف لها وجود في الأذهان ، وليس في الأعيان إلا الأعيان الموجودة وصفاتها القاسمة بها المعينة ، فتشابه بذلك وتختلف به .

وأما هذه الجملة المختصرة : فإن المقصود بها التنبيه على جهل مختصرة جامعة من فهمها علم قدر نعمها ، وانفتح له باب الهدى ، وأمكنه إغلاق باب الضلال ثم بسطها وشرحها له مقام آخر ، إذ لكل مقام مقال .  
والمقصود هنا : أن الاعتماد على مثل هذه الحجة فيما يُبنى عن الرب وينزه عنه - كما يفعله كثير من المصنفين - خطأ لمن تدبر ذلك . وهذا من طرق النفي الباطلة .

### فصل

وأفسد من ذلك : ما يسلكه نفاة الصفاة أو بعضها إذا أرادوا أن ينزهوه عما يجب تنزيهه عنه، مما هو من أعظم الكفر. مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك ، ويريدون الرد على اليهود الذين يقولون : إنه بكى على الطوفان حتى رمد ، وعادته الملائكة ، والذين يقولون بإلهية بعض البشر وأنه الله . فإن كثيراً من الناس يحتج على هؤلاء بنفي التجسيم والتحيز ونحو ذلك ، ويقولون : لو انصف بهذه النقائص والآفات لكان جسماً أو متحيزاً . وذلك ممتنع ، وسلوكهم

مثل هذه الطريق استظهر عليهم الملاحظة نفاة الأسماء والصفات . فإن هذه الطريقة لا يحصل بها المقصود لوجوه .

أحدها : أن وصف الله تعالى بهذه النقائص والآفات أظهر فساداً في العقل والدين من نفي التحيز والتجسيم ، فإن هذا فيه من الاشتباه والنزاع والخفاء ما ليس في ذلك ، وكفر صاحب ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام . والدليل معرف للدلول ومبين له ، فلا يجوز أن يستدل على الأظهر الأبين بالأخفى ، كما لا يفعل مثل ذلك في الحدود .

الوجه الثاني : أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الصفات يمكنهم أن يقولوا : نحن لا نقول بالتجسيم والتحيز ، كما يقوله من يثبت الصفات وينفي التجسيم . فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة الكلام وصفات الكمال ، فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال ومن وصفه بصفات النقص واحداً ، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد . وهذا في غاية الفساد .

الثالث : أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة ، واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والنسج ، فيكون ذلك دليلاً على فساد هذه الطريقة .

الرابع : أن سالكي هذه الطريقة متناقضون . فكل من أثبت شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات ، كما أن كل من نفي شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفي ، فثبتة الصفات - كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر - إذا قال لم النفاة ، كالمعزلة : هذا تجسيم ؛ لأن هذه الصفات أعراض ، والمرض لا يقوم إلا بالجسم ، أولأنا لانعرف موصوفاً بالصفات إلا جسماً . قالت لم الثبته : وأنتم قد قلتم : إنه حي عليم قدير . وقلتم : ليس بجسم ، وأنتم لاتعلمون موجوداً حياً عالماً قادراً إلا جسماً ، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم ، فكذلك نحن . وقالوا لم : أنتم أنتم حياً عالماً قادراً بلا حياة

ولا علم ولا قدرة ، وهذا تناقض يعلم بضرورة العقل .  
 ثم هؤلاء المثبتون إذا قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويفض ويحب ويفض ،  
 أو من وصفه بالاستواء والنزول والإلتيا ، وبالوجه واليد ونحو ذلك  
 إذا قالوا : هذا يقضى التجسيم ؛ لأننا لانعرف ما يوصف بذلك إلا ما هو جسم .  
 قالت لم المثبتة : فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر  
 والكلام ، وهذا كهذا ، فإذا كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك ،  
 وإن أمكن أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك ، فالتفريق بينهما  
 تفريق بين المتماثلين . ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالنقائص بهذه  
 الطريق طريقاً فاسداً لم يسلكه أحد من السلف والأئمة ، فلم ينطق أحد منهم  
 في حق الله بالجسم ، لا نفياً ولا إثباتاً ، ولا بالجواهر والتحيز ونحو ذلك ، لأنها  
 عبارات مجملة لا تُحقّق حقاً ولا تبطل باطلاً ، ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما  
 أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار ما هو من هذا النوع ، بل هذا هو من  
 الكلام المبتدع الذي أنكره السلف والأئمة .

### فصل

وأما في طرق الإثبات : فعلوم أيضاً أن المثلث لا يكفي في إثباته مجرد نفى  
 التشبيه ؛ إذ لو كفى في إثباته مجرد نفى التشبيه لجاز أن يوصف سبحانه من  
 الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه مع نفى التشبيه ، وأن  
 يوصف بالنقائص التي لا تجوز عليه مع نفى التشبيه ، كما لو وصفه مفترٍ عليه بالبكاء  
 والحزن والجوع والعطش مع نفى التشبيه ، وكما لو قال المفترى : يأكل  
 لا كأكل العباد ، ويشرب لا كشربهم ، ويسكى ويمزن لا كبكائهم  
 ولا حزنهم ، كما يقال : يضحك لا كضحكهم ، ويفرح لا كفرحهم ،  
 ويتكلم لا ككلامهم ، ولجاز أن يقال : له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم ،

كما قيل : له وجه لا كوجوههم ، ويدان لا كأيديهم ، حتى يذكر العدة والأسماء والدّكر ، وغير ذلك مما يتعالى الله عز وجل عنه ، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، فإنه يقال لمن نفى ذلك مع إثبات الصفات الخبرية وغيرها من الصفات : ما الفرق بين هذا وما أثبتته إذا نفيت التشبيه وجملت مجرد نفى التشبيه كافياً في الإثبات ؟ فلا بد من إثبات فرق في نفس الأمر .  
فإن قال : العدة في الفرق هو السمع . فما جاء به السمع أثبتته دون مالم يحى به السمع .

قيل له - أولاً - السمع هو خبر الصادق عما هو الأمر عليه في نفسه . فما أخبر به الصادق فهو حق : من نفى أو إثبات ، والخبر دليل على الخبر عنه ، والدليل لا ينكسر . فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه ، فما لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتاً في نفس الأمر ، وإن لم يرد به السمع إذا لم يكن ظاهراً ، ومعلوم أن السمع لم ينف هذه الأمور بأسمائها الخاصة ، فلا بد من ذكر ما ينفيها من السمع . وإلا فلا يجوز حينئذ نفيها ، كما لا يجوز إثباتها .

وأيضاً فلا بد في نفس الأمر من فرق بين ما ثبت له وبين ما ينفي عنه ، فإن الأمور المتماثلة في الجواز والوجوب والامتناع يتمتع اختصاص بعضها دون بعض في الجواز والوجوب والامتناع ، فلا بد من اختصاص المنفى عن الثبوت بما يخصه بالنفي ، ولا بد من اختصاص الثابت عن المنفى بما يخصه بالثبوت .

وقد يعبر عن ذلك بأن يقال : لا بد من أمر يوجب نفى ما يجب نفيه عن الله ، كما أنه لا بد من أمر يثبت له ما هو ثابت ، وإن كان السمع كافياً كان مخبراً عما هو الأمر عليه في نفسه ، فما الفرق في نفس الأمر بين هذا وهذا ؟ .

فيقال : كل ما نافي صفات الكمال الثابتة لله فهو منزّه عنه ، فإن ثبوت أحد الضدين يستلزم نفى الآخر ، فإذا علم أنه موجود واجب الوجود بنفسه ، وأنه قديم واجب القدم : علم امتناع المدم والحدوث عليه ، وعلم أنه غني عما سواه ،

فالمفتقر إلى ما سواه في بعض ما يحتاج إليه لنفسه ليس هو موجوداً بنفسه ، بل وجوده بنفسه وبذلك الآخر الذي أعماله يحتاج إليه نفسه ، فلا يوجد إلا به . وهو سبحانه غنى عن كل ما سواه . فكل مانافى غناه فهو منزّه عنه ، وهو سبحانه قدير قوى . فكل مانافى قدرته وقوته فهو منزّه عنه ، وهو سبحانه حي قيوم ، فكل مانافى حياته وقيومته فهو منزّه عنه .

وبالجملة : فالسمع قد أثبت له من الأسماء الحسنى وصفات الكمال ما قد ورد ، فكل ما ضاد ذلك فالسمع ينفيه ، كما ينفي عنه المثل والكف . فإن إثبات الشيء نفي لضده ، ولما يستلزم ضده ، والعقل يعرف نفي ذلك كما يعرف إثبات ضده ، فإثبات أحد الضدين نفي للآخر ولما يستلزمه .

فطرق العلم ينفي ما يبرزه عنه الرب متسعة لا يحتاج فيها إلى الاختصار على مجرد نفي التشبيه والتجسيم ، كما فعله أهل القصور والتقصير الذين تناقضوا في ذلك وفرقوا بين التماثلين ، حتى إن كل من أثبت شيئاً احتج عليه من نفيه بأنه يستلزم التشبيه ، وكذلك احتج القرامطة على نفي جميع الأمور ، حتى نفوا النفي ، فقالوا : لا يقال : لا موجود ولا ليس بموجود ، ولا حي ولا ليس بحي ؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدم . فلزم نفي النقيضين ، وهو أظهر الأشياء امتناعاً . ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات والمنتعات والمجادات أعظم مما فروا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين . فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزّه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا . وقد تقدم أن نفي ما ينفي عنه سبحانه : نفي متضمن للنفي والإثبات . إذ مجرد النفي لا مدح فيه ولا كمال ، فإن المعدم يوصف بالنهي ، والمعدم لا يشبه الموجودات وليس هذا مدحاً له ؛ لأن مشابهة الناقص في صفات النقص نقص مطلقاً كما أن ماثلة المخلوق في شيء من الصفات تمثيل وتشبيه ينزه عنه الرب تبارك وتعالى والنقص ضد الكمال . وذلك مثل أنه قد علم أنه حي والموت ضد ذلك . فهو منزّه عنه ، وكذلك النوم والسنة ضد كمال الحياة ، فإن النوم أخو الموت . وكذلك

المُتَّوْبُ قَصٌّ فِي الْقُدْرَةِ وَالْقُوَّةِ وَالْأَكْلَ وَالشَّرْبَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ فِيهِ  
 افْتِقَارٌ إِلَى مَوْجُودٍ غَيْرِهِ ، كَمَا أَنَّ الْاسْتِعَانَةَ بِالْغَيْرِ وَالْإِعْتِضَادَ بِهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ تَتَضَمَّنُ  
 الْإِفْتِقَارَ إِلَيْهِ وَالْإِحْتِيَاجَ إِلَيْهِ . وَكُلٌّ مِنْ يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يَحْمِلُهُ أَوْ يَمِينُهُ عَلَى قِيَامِ  
 ذَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ ، لَيْسَ مُسْتَعِينًا عَنْهُ بِنَفْسِهِ فَكَيْفَ مِنْ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ ؟  
 وَالْأَكْلَ وَالشَّارِبَ أَجُوفٌ وَالصَّمْتُ الصَّدُ : أ. كَلٌّ مِنَ الْآكَلِ وَالشَّارِبِ ، وَلِهَذَا  
 كَانَتْ لِلْمَلَأْنِكَةِ صَدَأٌ ، لَا تَأْكُلُ وَلَا تَشْرَبُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ كُلَّ كَالٍ ثَبَتَ  
 لِلْخَلْقِ فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِهِ ، وَكُلُّ تَهْمٍ تَنْزَعُ عَنْهُ الْخَلْقُ فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِتَنْزِيهِهِ عَنْ  
 ذَلِكَ . وَالسَّمْعُ قَدْ نَفَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ( اللَّهُ الصَّدُ ) وَالصَّدُ  
 الَّذِي لَا جُوفَ لَهُ ، وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ ، وَهَذِهِ السُّورَةُ هِيَ نَسَبُ الرَّحْمَنِ ،  
 أَوْ هِيَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَقَالَ فِي حَقِّ الْمَسِيحِ وَأُمِّهِ ( ٥ : ٧٥ ) مَا الْمَسِيحُ ابْنُ  
 مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ، وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ ، كَأَنَّا بِأَكْلَانِ الطَّعَامِ )  
 فَجَعَلَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى نَفْيِ الْأُلُوهِيَّةِ ، فَذَلِكَ عَلَى تَنْزِيهِهِ عَنْ ذَلِكَ بِطَرِيقِ  
 الْأَوَّلَى وَالْأُخْرَى ، وَالْكَسْبُ وَالطُّحَالُ وَنَحْوُ ذَلِكَ هِيَ أَعْضَاءُ الْآكَلِ وَالشَّرْبِ ،  
 فَالْغَفَى الْمَنْزَعُ عَنْ ذَلِكَ مَنْزَعٌ عَنْ آلَاتِ ذَلِكَ ، بِمُخْلَافِ الْيَدِ ، فَإِنَّهَا لِلْعَمَلِ وَالْفِعْلِ  
 وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَوْصُوفٌ بِالْعَمَلِ وَالْفِعْلِ ، إِذَا ذَاكَ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ . فَمَنْ يَقْدِرُ  
 أَنْ يَفْعَلَ أَكْلًا مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَنْزَعٌ عَنِ الصَّاحِبَةِ وَالْوَلَدِ  
 وَعَنْ آلَاتِ ذَلِكَ وَأَسْبَابِهِ ، وَكَذَلِكَ الْبُكَاءُ وَالْحُزْنُ هُوَ مُسْتَلْزِمُ الضَّعْفِ وَالْعَجْزِ  
 الَّذِي يَنْزَعُ عَنْهُ سُبْحَانَهُ ، وَبِمُخْلَافِ الْفَرْحِ وَالْفَضْبِ ، فَإِنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ . فَكَمَا  
 يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ دُونَ الْعَجْزِ ، وَبِالْعِلْمِ دُونَ الْجَهْلِ ، وَبِالْحَيَاةِ دُونَ الْمَوْتِ ، وَبِالسَّمْعِ  
 دُونَ الصَّمَمِ ، وَبِالْبَصَرِ دُونَ الْعَمَى ، وَبِالْكَلَامِ دُونَ الْبُكْمِ ، فَكَذَلِكَ يُوصَفُ  
 بِالْفَرْحِ دُونَ الْحُزْنِ ، وَبِالضَّحْكِ دُونَ الْبُكَاءِ وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وَأَيْضًا قَدْ ثَبَتَ بِالْعَقْلِ مَا ثَبَتَهُ السَّمْعُ مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا كُفَّ لَهُ وَلَا تَسْمِيٍّ  
 لَهُ . وَلَيْسَ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَقِيقَتُهُ كَحَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنَ الْخُلُوقَاتِ ،

ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات . فيعلم قطعاً أنه ليس من جنس المخلوقات ، لا الملائكة ولا السموات ، ولا الكواكب ولا الهواء ، ولا الماء ولا الأرض ، ولا الآدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم ، ولا غير ذلك ، بل يعلم أن حقيقته عن مماثلات شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق ، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر . فإن الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى ، ووجب لها ما يجب لها . فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدث المخلوق من العدم والحاجة ، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذلك من الوجوب والفناء ، فيكون الشيء الواحد واجباً بنفسه غير واجب بنفسه موجوداً معدوماً . وذلك جمع بين التقيضين . وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون : بعصر كبصري ، أو يد كيدي ونحو ذلك ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وليس المقصود هنا استيفاء ما يثبت له ولا ما ينزه عنه ، واستيفاء طرق ذلك ؛ لأن هذا مبسوط في غير هذا الموضع . وإنما المقصود هنا : التنبيه على جوامع ذلك وطرقه ، وما سكت عنه السمع نفيًا وإثباتًا ولم يكن في العقل ما يثبت ولا ينفيه سكتنا عنه ، فلا تثبت ولا تنفيه ، فنثبت ما علمنا ثبوته ، وتنفي ما علمنا نفيه ، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته . والله أعلم .

### فصل

وأما الأصل الثاني - وهو التوحيد في العبادات المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعاً - فنقول : لا بد من الإيمان بخلق الله وأمره ، فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربّه ومليكه ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وقد علم ما يكون قبل أن يكون ، وقد ر المقادير وكتبها حيث شاء ، كما قال تعالى ( ٢٢ : ٧٠ ) ألم تعلم أن الله يعلم ما في السماء والأرض إن ذلك في كتاب إن ذلك على الله يسير ) وفي الصحيح عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الله قدَّرَ مقاديرَ الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء » .

ويجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحده لا شريك له ، كما خلق الجن والإنس لعبادته . وبذلك أرسل رسله وأنزل كتبه ، وعبادته تتضمن كمال الذل والحب له ، وذلك يتضمن كمال طاعته ( ٤ : ٨٠ من يطع الرسول فقد أطاع الله ) وقد قال تعالى ( ٤ : ٦٤ وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ) وقال تعالى ( ٣ : ٣١ إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ) وقال تعالى ( ٤٣ : ٤٥ وأسأل من أرسلنا من قبلك من رُسُلنا : أجمعنا من دون الرحمن آتة يعبدون ؟ ) وقال تعالى ( ٢٧ : ٢٥ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ) وقال تعالى ( ٤٢ : ١٣ شرع لكم من الدين ما وصَّى به نوحاً والذي أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى : أن أقيموا الدين ولا تتفوقوا فيه كبر على للمشركين ماندهم ) وقال تعالى ( ٢٣ : ٥١ ، ٥٢ يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً ، إني بما تعملون عليم ، وأن هذه أممكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ) فأمر الرسل بإقامة الدين وأن لا يتفرقوا فيه ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « إنا معشر الأنبياء ديننا واحد ، والأنبياء إخوة لعلات <sup>(١)</sup> وإن أولى الناس بابن مريم : أنا ، إنه ليس بيني وبينه نبي » .

وهذا الدين هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله ديناً غيره ، لامن الأولين ولا من الآخرين . فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام ، قال الله تعالى عن نوح ( ١٠ : ٧٢ ، ٧١ ) « واتل عليهم نبأ نوح إذ قال لقومه : يا قوم إن كان كبر عليكم مقامى وتذكيرى بآيات الله فعلى الله توكلت ، فاجمعوا أمركم وشركاكم - إلى قوله - وأمرت أن أكون من المسلمين » وقال عن إبراهيم ( ٢ : ١٣٠ - ١٣٣ ومن

(١) الأخوات لأب وأمهاتهن متعدذات .

يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفّه نفسه - إلى قوله - إذ قال له ربه أسلم ، قال  
أسلمت لرب العالمين - إلى قوله - ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ( وقال عن موسى  
( ١٠ : ٨٤ وقال موسى : يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين )  
وقال في حوارى المسيح ( ١١ : ٥ ) وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بى ورسولى  
قالوا : آمنا ، واشهد بأننا مسلمون ( وقال فيمن تقدم من الأنبياء ( ٥ : ٤٤ يحكم بها  
النبيون الذين أسلموا للذين هادوا ) وقال عن بلقيس أنها قالت ( ٢٧ : ٤٤ رب إني  
ظلمت نفسى ، وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين ) .

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده ، فمن استسلم له ولغيره كان مشركا ،  
ومن لم يستسلم له كان مستكبرا عن عبادته ، والمشارك به والمستكبر عن عبادته كافر  
والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده ، وطاعته وحده ؛ فهذا دين الإسلام  
الذى لا يقبل الله غيره ، وذلك إنما يكون بأن يطاع فى كل وقت ، بفعل ما أمر  
به فى ذلك الوقت ، فإذا أمر فى أول الأمر باستقبال الصخرة ، ثم أمرنا ثانيا  
استقبال الكعبة : كان كل من الفعلين حين أمر به داخل فى الإسلام ، فالدين : هو  
الطاعة والعبادة له فى الفعلين ؛ وإنما تنوع بعض صور الفعل وهو وجهة المصلى ،  
فكذلك الرسل - وإن تنوعت الشريعة والمنهاج والوجهة ، والمنسك - فإن ذلك  
لا يمنع أن يكون الدين واحدا كما لم يمنع ذلك فى شريعة الرسول الواحد ، والله تعالى  
جعل من دين الرسل : أن أولهم يبشر بأخرم ويؤمن به ، وآخرهم يصدق بأولهم  
ويؤمن به ، قال الله تعالى ( ٣ : ٨١ ) وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من  
كتاب وحكمة ، ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم : لتؤمنن به ولتنصرنه ، قال :  
أقررتم وأخذتم على ذلكم إصرى ؟ قالوا : أقرنا . قال : فاشهدوا وأنا معكم من  
الشاهدين ( قال ابن عباس « لم يبعث الله نبيا إلا أخذ عليه الميثاق : لئن بعث محمد  
وهو حى ليؤمنن به ولينصرنه » وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمد وهم  
أحياء ليؤمنن به ولينصرنه ، وقال تعالى ( ٥ : ٤٨ ) وأزلنا إليك الكتاب بالحق

مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيئاً عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ، لكل جعلنا منكم شِرَاعاً ومنهاجاً ) وجعل الإيمان بهم متلازماً ، وكفر من قال : إنه آمن ببعض وكفر ببعض ، قال الله تعالى ( ٤ : ١٥٠ ، ١٥١ ) إن الذين يكفرون بالله ورسله ، ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ، ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً : أولئك هم الكافرون حقاً ) وقال تعالى ( ٢ : ٨٥ ) أفئذمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟ فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ، ويوم القيامة يردون إلى أشد المذاب . وما الله بغافل عما تعملون ) وقد قال لنا ( ٢ : ١٣٦ ، ١٣٧ ) قولوا : آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ، فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اعتدوا ، وإن تولوا فإنما هم في شقاق . فسيكفيكمهم الله وهو السميع العليم ) فأمرنا أن نقول : آمنا بهذا كله ، ونحن له مسلمون ، فمن بلغته رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلماً ولا مؤمناً ، بل يكون كافراً ، وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن ، كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى ( ٣ : ٨٥ ) ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه . وهو في الآخرة من الخاسرين ) قالت اليهود والنصارى : فتنحن مسلمون . فأُنزل الله ( ٣ : ٩٧ ) والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ) فقالوا : لا نحج . فقال تعالى ( ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين ) فإن الاستسلام لله لا يتم إلا بالإقرار بما له على عباده من حج البيت ، كما قال صلى الله عليه وسلم « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت » ولهذا لما وقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة أنزل الله تعالى ( ٥ : ٣ ) اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ) .

وقد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى : هل هم مسلمون أم لا ؟ وهو نزاع لفظي ، فإن الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم المتضمن لشريعة القرآن ليس عليه إلا أمة محمد صلى الله عليه وسلم . والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا ، وأما الإسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبياً : فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء ، ورأس الإسلام مطلقاً : شهادة أن لا إله إلا الله ، وبها بعث جميع الرسل ، كما قال تعالى ( ١٦ : ٣٦ ) ولقد بعثنا في كل أمة رسولا : أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ) وقال تعالى ( ٢١ : ٢٥ ) وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ) وقال عن الخليل ( ٤٣ : ٢٦ - ٢٨ ) وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه : إني براء مما تعبدون . إلا الذي فطرنى فإنه سيهدين . وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون ) وقال تعالى عنه ( ٢٦ : ٧٥ - ٧٧ ) أفرايتم ما كنتم تعبدون ، أنتم وآباؤكم الأقدمون ؟ فإنهم عدو لى إلا رب العالمين ) وقال تعالى ( ٦٠ : ٤ ) قد كانت لكم أسوة حسنة فى إبراهيم والذين معه ، إذ قالوا لقومهم : إنا براء منكم وما تعبدون من دون الله ، كفرننا بكم ، وبدأ بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً ، حتى تؤمنوا بالله وحده ) وقال : ( ٤٣ : ٤٥ ) وأسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أجمعنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟ ) .

وذكر عن رسله - كنوح وهود وصالح وغيرهم - أنهم قالوا لقومهم ( اعبدوا الله مالكم من إله غيره ) وقال عن أهل الكهف ( ١٨ : ١٣ - ١٥ ) إنهم فنية آمنوا بربههم وزدناهم هدى ور بطنا على قلوبهم إذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والأرض لن ندعو من دونه إلها . لقد قلنا إذا شططاً - إلى قوله - فن أظلم من افترى على الله كذباً ) وقد قال سبحانه ( ٤ : ٤٨ ) إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) ذكر ذلك فى موضعين من كتابه ، وقد بين فى كتابه الشرك بالملائكة ، والشرك بالأنبياء ، والشرك بالكواكب ، والشرك بالأصنام

فقال عن النصارى ( ٩ : ٣١ ) اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والسيح ابن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله هو سبحانه عما يشركون ) وقال تعالى : ( ١١٦ ، ١١٧ ) وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم ، أنت قلت للناس : اتخذوني وأمي ألهيّن من دون الله ؟ قال سبحانه ، ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق إن كنت قلته فقد علمته ، تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك . إنك أنت علام الغيوب . ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم ( وقال تعالى ( ٣ : ٧٩ ، ٨٠ ) وما كان لبشر أن يؤتية الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس : كونوا عبادا لى من دون الله - إلى قوله - ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً يأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون ؟ ) فبين أن اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر ، ومعلوم أن أحداً من الخلق لم يزعم أن الأنبياء والأحبار والرهبان ومريم شاركوا الله فى خلق السموات والأرض ، بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان فى الصفات والأفعال ، بل ولا أثبت أحد من بنى آدم إلهاً مسافياً لله فى جميع صفاته ، وعامة المشركين بالله مُقرّون بأنه ليس شريكه مثله ، بل عامتهم يقولون أن الشريك مملوك له ، سواء كان ملكاً أو نبياً أو كوكباً أو صنماً ، كما كان مشركو العرب يقولون فى تلييتهم « لبيك لا شريك لك ، إلا شريكاً هولك ، تملكه وما ملك » فأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد وقال « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » وقد ذكر أرباب المقالات ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين فى الملل والنحل والآراء والديانات ، فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له فى خلق جميع المخلوقات ، ولا مماثل له فى جميع الصفات ، بل من أعظم ما نقلوا فى ذلك : قول التنوية الذين يقولون بالأصلين : النور والظلمة ، وأن النور خلق الخير ، والظلمة خلقت الشر ، ثم ذكروا لهم فى الظلمة قولين ، أحدهما : أنها محدثة . فتكون من جملة المخلوقات له ، والثانى

أنها قديمة ، لكنها لم تفعل إلا الشر ، فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور . وقد أخبر الله سبحانه عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بينه في كتابه فقال ( ٣٩ : ٣٨ ) ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ؟ ليقولن : الله ، قل : أفرأيتم ما تدعون من دون الله ، إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره ؟ أو أرادني برحمة : هل هن ممسكات رحمته ؟ قل : حسبي الله . عليه يتوكل المتوكلون ) وقال تعالى ( ٢٣ : ٨٤ - ٩١ ) قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون ؟ يقولون : لله ، قل : أفلا تذكرون ؟ قل : من رب السموات السبع ورب العرش العظيم ؟ يقولون : لله ، قل : أفلا تتقون ؟ - إلى قوله - فأني نسحرون ؟ - إلى قوله - ما اتخذ الله من ولد ، وما كان معه من إله . إذا ذهب كل إله بما خلق ، ولما لا بعضهم على بعض ، سبحانه الله عما يصفون ) وقال : ( ١٢ : ١٠٦ ) وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون .

وبهذا وغيره يعرف ما وقع من الغلط في مسمى « التوحيد » فإن عامة المتكلمين الذين يقرون التوحيد في كتب الكلام والنظر . غايتهم : أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع ، فيقولون : هو واحد في ذاته لا قسيم له ، وواحد في صفاته لا شبيه له ، وواحد في أفعاله لا شريك له .

وأشهر الأنواع الثلاثة : عندهم هو الثالث ، وهو توحيد الأفعال ، وهو أن خالق العالم واحد ، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها ، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب ، وأن هذا هو معنى قولنا « لا إله إلا الله » حتى يجعلوا معنى الإلهية : القدرة على الاختراع . ومعلوم : أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم أولا لم يكونوا يخالفونه في هذا ، بل كانوا يقولون بأن الله خالق كل شيء ، حتى إنهم كانوا يقولون بالقدر أيضا ، وهم مع هذا مشركون .

فقد تبين أن ليس في العالم من ينزع في أصل هذا الشرك ، ولكن غاية

ما يقال : إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقاً لنير الله كالتدريه  
وغيرهم ، لكن هؤلاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم ، وإن قالوا :  
إنهم خالقوا أفعالهم .

وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم الذين يجعلون بعض المخلوقات مبدعة  
لبعض الأمور ، هم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة .  
لا يقولون إنها غنية عن الخالق . مشاركة له في الخلق . فأما من أنكر الصانع :  
فذاك جاحد معطل للصانع ، كالتقول الذي أظهره فرعون .

والكلام الآن مع المشركين بالله ، المقرين بوجوده ، فإن هذا التوحيد  
الذي قرروه لا ينافيهم فيه هؤلاء المشركون ، بل يقرون به . مع أنهم مشركون ،  
كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع ، وكما علم بالاضطرار من دين الإسلام .

وكذلك النوع الثاني ، وهو قولهم : لا شبيه له في صفاته . فإنه ليس في  
الأمم من أثبت قديماً مماثلاً له في الاستواء ، وقال : إنه يشاركه ، أو قال : إنه  
لا فضل له ، بل من شبه به شيئاً من مخلوقاته فإنما يشبهه به في بعض الأمور .  
وقد علم بالعقل : امتناع أن يكون له مثل في المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز  
أو يمتنع عليه ، فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين ، كما تقدم . وعلم أيضاً  
بالعقل : أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بد بينهما من قدر مشترك ،  
كانتفاقهما في مسمى الوجود ، والقيام بالنفس ، والذات ، ونحو ذلك ، وأن نفى  
ذلك يترتب تعطيل المحض ، وأنه لا بد من إثبات خصائص الربوبية ، وقد  
تقدم الكلام على ذلك .

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفى الصفات في مسمى ذلك ،  
فصار من قال : إن لله علماً أو قدرة أو أنه يُرى ، أو أن القرآن كلام الله غير  
مخلوق يقولون : إنه مشبه ليس بموحد ، وزاد عليهم غلاة الفلاسفة ، والقرامطة  
ففنوا أسماءه الحسنى ، وقالوا : من قال : إن الله عليم قدير ، عزيز حكيم :

فهو مشبه ليس بموحد ، وزاد عليهم غلاة القرامطة ، وقالوا لا يوصف بالنفى ولا بالإثبات ، لأن في كل منهما تشبيهاً له ، وهؤلاء كلهم وقعوا في جنس تشبيه هو شر مما فروا منه ، فإنهم شبهوه بالمتنعات والمعدومات والجمادات ، فراراً من تشبيههم بإياه - بزعمهم - بالأحياء .

ومعلوم : أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما ثبتت لخلق أصلاً ، وهو سبحانه ليس كمثل شيء ، لا في ذاته ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، فلا فرق بين إثبات الذات ، وإثبات الصفات ، فإذا لم يكن في إثبات الذات إثبات مماثلة الذوات لذاته : لم يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك . فصار هؤلاء الجهمية المطلة يعملون هذا توحيداً ، ويعملون مقابل ذلك التشبيه ، ويسمون أنفسهم الموحدين .

وكذلك النوع الثالث ، وهو قولهم : هو واحد لا قسم له في ذاته ، أو لا جزء له ، أو لا بعض له . لفظ مجمل . فإن الله سبحانه أحد صمد . لم يلد . ولم يولد . ولم يكن له كفواً أحد ؛ فيمتنع عليه أن يتفرق ، أو يتحيز ، أو يكون قد ركب من أجزاء . لكنهم يريدون من هذا اللفظ نفى علوه على عرشه ، ومباينته لخلقه وامتيازهم عنهم . ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله . ويعملون ذلك من التوحيد .

فقد تبين أن ما يسمونه « توحيداً » فيه ما هو حق . وفيه ما هو باطل . ولو كان جميعه حقاً . فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك الذي وصفهم الله به في القرآن . وقاتلهم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم . بل لا بد أن يؤمنوا بأنه لا إله إلا الله .

وليس المراد « بالإله » هو القادر على الاختراع - كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين - حيث ظن أن الإلهية هي القدرة على الاختراع . وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره . فقد شهد أن لا إله إلا الله . فإن المشركين .

كانوا يقرون بهذا وهم مشركون ، كما تقدم بيانه بل « الإله » الحق هو الذى يستحق أن يعبد ، فهو إله بمعنى « مألوه » لا بمعنى « آله » والتوحيد : أن تعبد الله وحده لا شريك له ، والإشراك : أن تجعل مع الله إلهاً آخر .

وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار - أهل الإثبات - لقدر ، المنتسبون إلى السنة : إنما هو توحيد الربوبية ، وأن الله رب كل شئ . ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك ، مع أنهم مشركون ، وكذلك طوائف من أهل التصوف والمنتسبين إلى المعرفة والتحقيق والتوحيد ، غاية ما عندهم من التوحيد : هو شهود هذا التوحيد ، وأن تشهد أن الله رب كل شئ . ومليكه وخالقه ، لا سيما إذا غاب العارف - عندهم - بموجوده عن وجوده ، وبمشهوده عن شهوده ، وبمعروفه عن معرفته ، ودخل في فناء توحيد الربوبية ، بحيث يفنى من لم يكن ، ويبقى من لم يزل ، فهذا عندهم هو النفاية التى لا غاية وراءها .

ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد . ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً ، فضلاً عن أن يكون ولياً لله ، أو من سادات الأولياء .

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة يقررون هذا التوحيد مع إثبات الصفات ، فيفنون في توحيد الربوبية ، مع إثبات الخالق للعالم ، المبين لمخلوقاته ، وآخرون يضمنون هذا إلى نفي الصفات ، فيدخلون في التعطيل مع هذا ، وهذا شر من حال كثير من المشركين . وكان جهنم بن صفوان <sup>(١)</sup> ينفي الصفات ويقول بالجبر ، فهذا تحقيق قول جهنم ، لكنه إذا أثبت الأمر والنهى ، والثواب والعقاب : فارق المشركين من هذا الوجه ، لكن جهنماً ومن اتبعه يقولون بالإرجاء ، فيضعف الأمر

(١) قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان : جهنم بن صفوان الضال البتدع رأس الجهمية . هلك في زمان التابعين . قتله نصر بن سيار سنة ثمان وعشرين ومائة .

والنهي ، والثواب والعقاب عنده . والتجارية والضرارية وغيرهم : يقرّبون من جهنم في مسائل القدر والإيمان ، مع مقاربتهم له أيضاً في نقي الصفات . والكلائية والأشعرية خير من هؤلاء . في باب الصفات ، فإنهم يثبتون لله الصفات الفعلية ، وأنتمهم يثبتون الصفات الخيرية أيضاً ، كما فصلت أقوالهم في غير هذا الموضع . وأما في باب القدر ومسائل الأسماء والأحكام فأقوالهم متقاربة ، والكلائية هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ، الذي سلك الأشعرية خطه ، وأصحاب ابن كلاب كالحارث المحاسبي ، وأبي العباس القلانسي ونحوهما خير من الأشعرية في هذا وهذا . فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل . والكرامية <sup>(١)</sup> قولهم في الإيمان قول منكر لم يسبقهم إليه أحد ، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان ، وإن كان مع عدم تصديق القلب . فيجعلون المنافق مؤمناً . لكنه يخلد في النار . فخالقوا الجماعة في الاسم دون الحكم . وأما في الصفات والقدر والوعيد : فهم أشبه بأكثر طوائف المتكلمين الذين في أقوالهم مخالفة للسنة .

وأما المعتزلة : فهم ينفون الصفات ، ويقارّبون قول جهنم ، لكنهم ينفون القدر . فهم - وإن عظموا الأمر والنهي ، والوعد والوعيد وغلوا فيه - مكذبون بالقدر ، فقيهم نوع من الشرك من هذا الباب . والإقرار بالأمر والنهي والوعد والوعيد - مع إنكار القدر - خير من الإقرار بالقدر ، مع إنكار الأمر والنهي والوعد والوعيد . ولهذا لم يكن في زمن الصحابة والتابعين من ينفي الأمر والنهي والوعد والوعيد . ولكن نبغ فيهم القدرية ، كما نبغ فيهم الخوارج والحرورية ، وإنما يظهر من البدع أولاً ما كان أخفى ، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة .

فهؤلاء المتصوفون الذين يشهدون الحقيقة الكونية ، مع إعراضهم عن الأمر

(١) هم أتباع محمد بن كرام - بوزن شداد - السجستاني . قال الذهبي : كان كذاباً سجن لأجل بدعته بنيسابور ثمانية أعوام . ثم أخرج ، وسار إلى الشام ، فمات بها سنة خمس وخمسين ومائتين .

والنهي : شر من القدريّة المعتزلة ونحوهم . أولئك يشبهون المجوس ، وهؤلاء يشبهون المشركين الذين قالوا ( ٦ : ١٤٨ ) لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ) والشركون شر من المجوس .

فهذا أصل عظيم ، على المسلم أن يعرفه . فإنه أصل الإسلام الذي يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر ، وهو : الإيمان بالوحدانية والرسالة « شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله » وقد وقع كثير من الناس في الإخلال بحقيقة هذين الأصلين ، أو أحدهما ، مع ظنه أنه في غاية التحقيق والتوحيد ، والعلم والمعرفة . فإقرار المرء بأن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه : لا ينجيه من عذاب الله ، إن لم يقترن به إقراره بأنه لا إله إلا الله فلا يستحق العبادة أحد إلا هو . وأن محمداً رسول الله ، فيجب تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، فلا بد من الكلام في هذين الأصلين :

الأصل الأول : توحيد الإلهية . فإنه سبحانه أخبر عن المشركين - كما تقدم - بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله يدعونهم ويتخذونهم شفعاء بدون إذن الله . قال تعالى ( ١٠ : ١٨ ) ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم . ويقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل : أنتبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض ؟ سبحانه وتعالى عما يشركون ) وقال عن مؤمن يس : ( ٣٦ : ٢٢-٢٥ ) وما لي لأعبد الذي فطرني وإليه ترجعون ؟ أأخذ من دونه آلهة إن يردن الرحمن بضر لا تنفع عني شفاعتهم شيئاً ولا ينفذون ؟ إني إذا لفي ضلال مبين ، إني آمنت بربكم فاسمعون ) وقال تعالى ( ٦ : ٩٤ ) ولقد جثمنونا فرادى كما خلقناكم أول مرة ، وتركتم ما خولناكم وراء ظهوركم . وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ) وقال تعالى : ( ٣٩ : ٤٣ ، ٤٤ ) أم اتخذوا من دون الله شفعاء ؟ قل : أولو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يعقلون ؟ قل : الله الشفاعة جميعاً . له ملك السموات والأرض . ثم إليه ترجعون ) وقال تعالى ( ٣٢ : ٤ ) مالك من دونه من ولي ولا شفيع )

وقال تعالى ( ٦ : ٥١ ) وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم ، ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع ) وقال تعالى ( ٢ : ٢٥٥ من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ؟ ) وقال تعالى ( ٢٦ : ٢٨ - ٢٨ ) وقالوا : اتخذ الرحمن ولداً ، سبحانه ! بل عباد مكرمون . لا يسبقونه بالقول ، وهم بأمره يعملون . يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ، وهم من خشيته مشفقون ) وقال تعالى ( ٣٤ : ٢٢ ، ٢٣ ) قل : ادعوا الذين زعمتم من دون الله ، لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك ، وما له منهم من ظهير . ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ) وقال تعالى ( ١٧ : ٥٦ ، ٥٧ ) قل : ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ؟ ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذوراً ) قال طائفة من السلف : كان قوم يدعون العزيز والمسيح والملائكة . فأنزل الله هذه الآية ؛ يبين فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون إلى الله ، ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه .

ومن تحقيق التوحيد : أن يعلم : أن الله تعالى أثبت له حقاً لا يشركه فيه مخلوق كالعبادة والتوكل والخوف والتقوى ، كما قال تعالى ( ١٧ : ٢٢ ) لا تجعل مع الله إلهاً آخر فتقعد مذموماً مخذولاً ) وقال تعالى ( ٣٩ : ٢ ) إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين ) وقال تعالى ( ٣٩ : ٦٤ - ٦٦ ) قل : أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون ؟ - إلى قوله - : الشاكرين ) وكل واحد من الرسل قال لقومه « اعبدوا الله ما لكم من إله غيره » .

وقد قال تعالى في التوكل ( ٥ : ٢٣ ) وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين ) وقال ( ١٤ : ١١ ) وعلى الله فليتوكل المؤمنون ) وقال ( ٣٩ : ٣٨ ) قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون ) وقال تعالى ( ٩ : ٥٩ ) ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله

وقالوا : حسبنا الله . سيؤتينا الله من فضله ورسوله . إنا إلى الله راغبون ( فقال في الإيتاء « ما آتاهم الله ورسوله » وقال في التوكل « وقالوا حسبنا الله » . ولم يقل : ورسوله ؛ لأن الإيتاء هو الإعطاء الشرعى ، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال الذى يلقه الرسول ، فإن الحلال ما أحله ، والحرام ما حرمه ، والدين ما شرعه ، قال تعالى ( ٥٩ : ٧ ) وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ( وأما الحسبُ فهو الكافى ، والله وحده هو كاف عبده ، كما قال تعالى ( ١٧٣ : ٣ ) الذين قال لهم الناس : إن الناس قد جمعوا لكم ، فاخشوهم ، فزادهم إيماناً ، وقالوا : حسبنا الله ونعم الوكيل ) فهو وحده حسبهم كلهم ، وقال تعالى ( ٨ : ٦٤ ) يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ( أى حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله ، فهو كافيكم كلكم . وليس المراد : أن الله والمؤمنين حسبك ، كما يظنه بعض الغالطين ، إذ هو وحده كاف نبيه ، وهو حسبه . ليس معه من يكون هو وإياه حسباً للرسول ، وهذا فى اللغة كقول الشاعر « فحسبك والضحاك سيف مهند » وتقول العرب : فحسبك وزيداً درهم ، أى يكفيك وزيداً جميعاً درهم .

وقال فى الخوف والخشية والتقوى ( ٢٤ : ٦٢ ) ومن يطع الله ورسوله ويخش الله وَيَتَّقَهُ فَأُولَئِكَ هم الفائزون ) فأثبت الطاعة لله وللرسول . وأثبت الخشية والتقوى لله وحده ، كما قال نوح عليه السلام ( ٧١ : ٢ ، ٣ ) إني لكم نذير مبين أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون ) فجعل العبادة والتقوى لله وحده ، وجعل الطاعة له ، فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله ، وقد قال تعالى ( ٥ : ٤٧ ) فلا تخشوا الناس واخشون ) وقال تعالى ( ٣ : ١٧٥ ) فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين ) وقال الخليل عليه السلام ( ٦ : ٨١ ) وكيف أخاف ما أشركتم . ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطاناً ؟ فأى الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون ؟ ) وقال تعالى ( ٦ : ٨٢ ) الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ) وفى الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال « لما نزلت

هذه الآية شقّ ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : وأينا لم يظلم نفسه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما هو الشرك . ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح ( ٣١ : ١٣ ) إن الشرك لظلم عظيم ) ؟ وقال تعالى ( ٢ : ٤٠ ) وإياي فارهبون ) ، ( ٢ : ٤١ ) وإياي فاتقون )

ومن هذا الباب : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته « من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصمها فإنه لا يضر إلا نفسه ، ولن يضر الله شيئا » وقال « لا تقولوا : ما شاء الله وشاء محمد ، ولكن قولوا : ما شاء الله ثم شاء محمد » ففي الطاعة قرن اسم الرسول باسمه بحرف الواو ، وفي المشيئة أمر أن يجعل ذلك بحرف « ثم » وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله ، فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله ، وطاعة الله طاعة الرسول بخلاف المشيئة ، فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة الله ، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد ، بل ما شاء الله كان وإن لم يشأ الناس ، وما شاء الناس لم يكن ، إن لم يشأ الله .

فعلينا أن نؤمن به صلى الله عليه وسلم ونطيعه ، ونرضيه ونحبه ، ونسلم لحكمه وأمثال ذلك . قال تعالى ( ٤ : ٨٠ ) من يطع الرسول : فقد أطاع الله ) وقال تعالى ( ٩ : ٦٢ ) والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين ) وقال تعالى ( ٩ : ٢٤ ) قل : إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره ) وقال تعالى ( ٤ : ٦٥ ) فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا تسليما ) وقال تعالى ( ٣ : ٣١ ) قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ) وأمثال ذلك .

### فصل

إذا ثبت هذا . فعلوم : أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره ، وبفضائه وشرعه

وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق : مجوسية ، ومشركية ، وإبليسية .

فالمجوسية : الذين كذبوا بقدرة الله ، وإن آمنوا بأمره ونهيه ، ففلاتهم أنكروا العلم والكتاب ، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته ، وهؤلاء هم التزلة ومن وافقهم .

والفرقة الثانية : المشركية ، الذين أقروا بالقضاء والقدر ، وأنكروا الأمر والنهي . قال تعالى ( ٦ : ١٤٨ ) وقال الذين أشركوا : لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ) فن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء ، وهذا قد كثر فيمن يدعى الحقيقة من المتصوفة .

والفرقة الثالثة : وهم الابليسية ، الذين أقروا بالأمرين ، لكن جعلوا هذا تناقضاً من الرب سبحانه وتعالى . وطعنوا في حكمته وعدله ، كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم ، كما نقله أهل المقالات . ونقل عن أهل الكتاب .

والقصود : أن هذا مما تقوله أهل الضلال . وأما أهل الهدى والفلاح : فيؤمنون بهذا وهذا . ويؤمنون بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو على كل شيء قدير ، وأحاط بكل شيء علماً ، وكل شيء أحصاه في إمام مبین .

ويتضمن هذا الأصل : من إثبات علم الله وقدرته ومشيئته ، ووحدانيته وربوبيته وأنه خالق كل شيء وربه ومليكه - : ما هو من أصول الإيمان ، ومع هذا لا ينكرون ما خلقه الله من الأسباب التي يخلق بها السببات ، كما قال تعالى ( ٧ : ٥٧ ) حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً سقناه لبلد ميت ، فأنزلنا به الماء ، فأخرجنا به من كل الثمرات ) وقال تعالى ( ٥ : ١٦ ) يهدي به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام ) وقال تعالى ( ٢ : ٢٦ ) يضل به كثيراً ، ويهدي به كثيراً ) فأخبر أنه يفعل بالأسباب ، ومن قال : إنه يفعل عندها لا بها : فقد خالف ما جاء به القرآن ، وأنكر

ماخلقه الله من القوى والطبائع ، وهو شبيه بإنكار ماخلقه الله من القوى التي في الحيوان ، التي يفعل بها ، مثل قدرة العبد ، كما أن من جعلها على المبدعة لذلك : فقد أشرك بالله ، وأضاف فعله إلى غيره .

وذلك : أنه ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في حصول مسببه ، ولا بد من عدم مانع يمنع مقتضاه ، إذا لم يدفعه الله عنه . فليس في الوجود شيء واحد يفعل شيئاً إذا شاء إلا الله وحده ، قال تعالى (٥١ : ٤٩) ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون ) أى فتعلمون أن خالق الأزواج واحد . ولهذا من قال : إن الله لا يصدر عنه إلا واحد - لأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد - كان جاهلاً ، فإنه ليس في الوجود واحد صدر عنه وحده شيء ، لا واحد ولا اثنان : إلا الله الذى خلق الأزواج كلها ، مما تنبت الأرض ومن أنفسهم وما لا يعلمون . فالتار التي جعل الله فيها حرارة لا يحصل الإحراق إلا بها ، وبحمل يقبل الاحتراق ، فإذا وقعت على السندل والياقوت ونحوها لم تحرقها ، وقد يطلى الجسم بما يمنع إحراقه ، والشمس التي يكون منها الشعاع لا بد من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه . فإذا حصل حاجز من سحب أو سقف : لم يحصل الشعاع تحته . وقد بسط هذا في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أنه لا بد من الإيمان بالقدر ، فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد ، كما قال ابن عباس « هو نظام التوحيد » فمن وحد الله وآمن بالقدر . تم توحيده . ومن وحد الله وكذب بالقدر : نقص توحيده . ولا بد من الإيمان بالشرع ، وهو الإيمان بالأمر والنهى والوعد والوعيد ، كما بعث الله بذلك رسله ، وأنزل كتبه . والإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا ، فإنه لا بد له من حركة يجلب بها منفعته ، وحركة يدفع بها مضرتة ، والشرع هو الذى يميز له بين الأفعال التي تنفعه والأفعال التي تضره ، وهو عدل الله في خلقه ، ونوره بين عباده . فلا يمكن للآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه وما يتركونه .

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس في معاملاتهم ، بل الإنسان المنفرد لا بد له من فعل وترك ، فإن الإنسان همّام حارث ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « أصدق الأسماء : حارث وهمام » وهو معنى قولهم « متحرك بالإرادات » فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها ، ولا بد أن يعرف ما يريد : هل هو نافع له أو ضار ؟ وهل يصلحه أو يفسده ؟ وهذا قد يعرف بعضه الناس بفطرتهم ، كما يعرفون انتفاعهم بالأكل والشرب ، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم ، وبعضهم يعرفه بالاستدلال الذي يهتدون إليه بعقولهم .  
وبعضه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل ، وبياناتهم وهدايتهم لهم . وفي هذا المقام تكلم الناس في أن الأفعال : هل يعرف حسنها وقبيحها بالعقل ، أم ليس فيها حسن ولا قبيح يعرف بالعقل ؟ كما بسط في غير هذا الموضع ، وبيننا ما وقع في هذا الموضع من الاشتباه .

فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل ، وهو أن يكون الفعل سبباً لما يحبه الفاعل ويكْتَدُّ به ، أو سبباً لما يبغضه ويؤذيه ، وهذا القدر يعلم بالعقل تارة ، وبالشرع أخرى ، وبهما جميعاً . لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل ، ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال - من السعادة والشقاوة في الدار الآخرة - لا تعرف إلا بالشرع ، فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر ، وأمرت به من تفاصيل الشرائع : لا يعلمه الناس بعقولهم ، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته : لا يعلمه الناس بعقولهم ، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم مجمل ذلك .

وهذا التفصيل الذي يحصل به الإيمان وجاء به الكتاب هو ما دل عليه قوله تعالى ( ٤٢ : ٥٢ ) وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ؟ ولكن جعلناه نوراً نهدى به من نشاء من عبادنا ) وقوله تعالى ( ٣٤ : ٥٠ ) قل : إن ضللتُ فإنما أضلُّ على نفسي ، وإن اهتديتُ فإني

يُوحى إلى ربى ؛ إنه سميع قريب ) وقوله تعالى ( ٢١ : ٤٥ قل : إنما أنذركم بالوحي ) .

ولكن طائفة توهمت أن للحسن والقبح معنى غير هذا ، وأنه يعلم بالعقل . وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح يخرج عن هذا ، فكلتا الطائفتين اللتين أثبتنا الحسن والقبح العقليين أو الشرعيين ، وأخرجناه عن هذا القسم غلطت .

ثم إن كلتا الطائفتين لما كانت تنكر أن يوصف الله بالمحبة والرضا والسخط والفرح . ونحو ذلك : مما جاءت به النصوص الإلهية ، ودلت عليه الشواهد العقلية ، تنازعوا - بعد اتفاقهم على أن الله لا يفعل ما هو منه قبيح - هل ذلك ممتنع لذاته ، وأنه لا يتصور قدرته على ما هو قبيح ، وأنه سبحانه منزّه عن ذلك ، لا يفعله لمجرد القبح العقلي الذي أثبتوه ؟ على قولين ، والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدمين ، أولئك لم يفرقوا في خلقه وأمره بين الهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، والأبرار والفجار ، وأهل الجنة وأهل النار ، والرحمة والمذاب ، فلا جعلوه محموداً على ما فعله من المذاب ، أو ما تركه من الظلم ، ولا ما فعله من الإحسان والنعمة ، وما تركه من التعذيب والنقمة ، والآخرون زهوه بناء على القبح العقلي الذي أثبتوه ، ولا حقيقة له ، وسووه بخلقهم فيما يحسن ويقبح ، وشبهوه بعباده فيما يأمر به وينهى عنه .

فن نظر إلى القدر فقط وعظم الفناء في توحيد الربوبية ، ووقف عند الحقيقة الكونية : لم يميز بين العلم والجهل . والصدق والكذب ، والبر والفجور ، والعدل والظلم ، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال ، والرشاد والنهى ، وأولياء الله وأعدائه ، وأهل الجنة وأهل النار .

وهؤلاء - مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتاب الله ودينه وشرائعه - : فهم مخالفون أيضاً لضرورة الحسن والذوق ، وضرورة العقل والقياس ، فإن أحدهم

لا بد أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء ، فيميز بين ما يأكل ويشرب ، وما لا يأكل ولا يشرب ، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد ، وما ليس كذلك ، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره : هو الحقيقة الشرعية الدينية . ومن ظن أن البشر ينتهي إلى حد يستوى عنده الأمران دائماً : فقد افترى ، وخالف ضرورة الحس ، ولكن قد يعرض للانسان في بعض الأوقات عارض ، كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغله عن الإحساس ببعض الأمور ، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه : فهذا ممتنع . فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه ، بل يرى في منامه ما يسوءه تارة ، وما يسره أخرى ، فالأحوال التي يعبر عنها بالاصطلاح - كالفناء والسكر ونحو ذلك - إنما تنشأ عن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض ، فهي مع نقص صاحبها - لضعف تمييزه - لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقاً . ومن نفي التمييز في هذا المقام مطلقاً ، وعظم هذا المقام : فقد غلط في الحقيقة الكونية والدينية قدراً وشرعاً . وغلط في خلق الله وفي أمره . حيث ظن وجود هذا ، ولا وجود له ، وحيث ظن أنه ممدوح ، ولا مدح في عدم التمييز وفقدان العقل والمعرفة وإذا سمعت بعض الصوفية يقول : أريد أن لا أريد ، أو أن العارف لا يحظه ، وأنه يصير كالليت بين يدي الغاسل ونحو ذلك ، فهذا إنما يمدح منه سقوط إرادته التي يؤمر بها ، وعدم حفظه الذي لم يؤمر بطلبه ، وأنه كالليت في طلب ما لم يؤمر بطلبه ، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه ، ومن أراد بذلك : أنه تبطل إرادته بالكلية ، وأنه لا يحس باللذات والألم ، والنافع والضار : فهذا مكابر مخالف لضرورة الحس والعقل ، ومن مدح هذا فهو مخالف لضرورة الدين والعقل .

والفناء يراد به ثلاثة أمور ، أحدها : الفناء الديني الشرعي ، الذي جاءت به الرسل ، ونزلت به الكتب ، وهو أن يفنى عالم يأمره الله به بفعل ما أمره الله به ، فيفنى عن عبادة غير الله بعبادته ، وعن طاعة غير الله بطاعته ، وطاعة الله ورسوله . وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه ، وعن محبة ماسواه بمحبته ، ومحبة رسوله .

وعن خوف غيره بخوفه ، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله ، وبحيث يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، كما قال تعالى (٢٤:٩) قل : إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره ) فهذا كله مما أمر الله به ورسوله .

وأما الفناء الثانى - وهو الذى يذكره بعض الصوفية - فهو أن يفنى عن شهود ماسوى الله تعالى ، فيفنى بمعبوده عن عبادته ، وبمذكوره عن ذكره ، وبمعروفه عن معرفته ، بحيث يغيب عن شهود نفسه لما سوى الله تعالى . فهذا حال ناقص قد يعرض لبعض السالكين ، وليس هو من لوازم طريق الله ، ولهذا لم يعرف مثل هذا للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولا للسابقين الأولين . ومن جعل هذا نهاية السالكين : فهو ضال ضلالاً مبيناً ، وكذلك من جعله من لوازم طريق الله : فهو مخطئ خطأ فاحشاً ، بل هو من عوارض طريق الله التى تعرض لبعض الناس دون بعض ، ليس هو من اللوازم التى تحصل لكل سالك .

وأما الثالث : فهو الفناء عن وجود السوى ، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق ، وأن الوجود فيهما واحد بالعين . فهذا قول أهل الإلحاد والاتحاد الذين هم أضل العباد .

وأما مخالفتهم لضرورة العقل والقياس : فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه أن يطرد قوله ، فإنه إذا كان مشاعداً للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحظور ، فعومل بموجب ذلك - مثل أن يضرب ، ويجماع حتى يُبْتَلَىٰ بعظيم الأوصاب والأوجاع - فإن لام من فعل ذلك به وعابه : فقد نقض قوله ، وخرج عن أصل مذهبه ، وقيل له : هذا الذى فعله بك مقضيٌّ مقدور . فخلق الله وقدره ومشيتته متناول لك وله ، وهو يعمكما . فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا ، وإلا فليس بحجة لك ولا له .

فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر إلى القدر ، ويُعرض عن الأمر والنهي ، والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ، ويترك المحذور ، ويصبر على المقدور . كما قال تعالى ( ٣ : ١٢٠ ) وإن تصبروا وتتقوا لا يضرَّكم كيدُهم شيئاً ) وقال في قصة يوسف ( ١٢ : ٩٠ ) إنه من يَتَّقِ ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ) فالتقوى فعل ما أمر الله به وترك ما نهى الله عنه ، ولهذا قال الله تعالى ( ٤٠ : ٥٥ ) فاصبر إن وعد الله حق . واستغفر لذنبك وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار ) . فأمره - مع الاستغفار - بالصبر ، فإن العباد لا بد لهم من الاستغفار : أولهم وآخرهم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « يا أيها الناس ، توبوا إلى ربكم ؛ فوالذي نفسى بيده ، إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة » وقال « إنه ليغان على قلبي ، وإني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة » وكان يقول « اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي ، وإسرافي في أمري ، وما أنت أعلم به مني . اللهم اغفر لي خطيئتي وعمدي ، وهزلي وجدي ، وكل ذلك عندي . اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به مني . أنت المقدم وأنت المؤخر » وقد ذكر عن آدم أبي البشر : أنه استغفر ربه وتاب إليه ، فاجتباه ربه فتاب عليه وهده . وعن إبليس أبي الجن أنه أصر متعلقاً بالقدر ، فلعمه وأقصاه . فن أذنب وتاب وندم فقد أشبه أباه ، ومن أشبه أباه فما ظلم . قال الله تعالى ( ٣٣ : ٧٢ ، ٧٣ ) وحلها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً . ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ، ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيماً ) ولهذا قرن الله سبحانه بين التوحيد والاستغفار في غير آية ، كما قال تعالى ( ٤٧ : ١٩ ) فاعلم أنه لا إله إلا الله ، واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ) وقال تعالى ( ٤١ : ٦ ) فاستقيموا إليه واستغفروه ) . وقال تعالى ( ١١ : ٣ - ١ ) أوحى كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير : أن لا تعبدوا إلا الله ، إني لكم نذير وبشير . وأن استغفروا ربكم ،

ثم توبوا إليه بمتعمك متاعاً حسناً إلى أجل سسى) وفي الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم وغيره : « يقول الشيطان : أهلك الناس بالذنوب ، وأهلكوني بلا إله إلا الله ، وبالاستغفار ، فلما رأيت ذلك بثت فيهم الأهواء . فهم يذنبون ولا يتوبون ؛ لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا » وقد ذكر الله سبحانه عن ذى النون : أنه ( ٢١ : ٨٧ نادى في الظلمات أن لا إله إلا أنت ، سبحانك ! إني كنت من الظالمين ) قال تعالى ( ٢١ : ٨٨ فاستجبنا له ونجيناه من الغم ، وكذلك تنجي المؤمنين ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « دعوة أخى ذى النون : ما دعا بها مكروب إلا فرج الله كربه » .

وجاء ذلك : أنه لا بد له في الأمر من أصلين ، ولا بد له في القدر من أصلين .

ففي الأمر : عليه الاجتهاد في امتثال الأمر علماً وعملاً ، فلا يزال يجتهد في العلم بما أمر الله به والعمل بذلك ، ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفریطه الأوامر ، وتعدية الحدود . ولهذا كان من المشروع : أن يحتم جميع الأعمال بالاستغفار . فكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى استغفر ثلاثاً ، وقد قال الله تعالى ( ٣ : ١٧ والمستغفرين بالأسحار ) فقاموا بالليل وختموه بالاستغفار . وآخر سورة نزلت : قول الله تعالى ( ١١٠ : ١ - ٣ إذا جاء نصر الله والفتح . ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا . فسبح بحمد ربك واستغفره ؛ إنه كان تواباً ) وفي الصحيح عن عائشة « أنه كان صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك . اللهم اغفر لي : يتأول القرآن » .

وأما في القدر : فعليه أن يستعين بالله في فعل ما أمر به ، ويتوكل عليه يدعوه ، ويرغب إليه ، ويستعذ به ، ويكون مفتقراً إليه في طلب الخير وترك الشر . وعليه أن يصبر على المقدور ، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدر عليه . ومن هذا

الباب : احتجاج آدم وموسى لما قال موسى « يا آدم ، أنت أبو البشر ، خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته . لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ فقال له آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله بكلامه ، فبكم وجدت مكتوباً على من قبل أن أخلق ( ٢٠ : ١٢١ وعصى آدم ربه فغوى ) ؟ قال : بكذا وكذا ، فحج آدم موسى » <sup>(١)</sup> وذلك : أن موسى لم يكن عتبه على آدم لأجل الذنب ؛ فإن آدم كان قد تاب منه ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، ولكن لأجل المصيبة التى لحقتهم من ذلك ، وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر فى المصائب ، وأن يستغفروا من المعاييب ، كما قال تعالى ( ٤٠ : ٥٥ فاصبر إن وعد الله حق ، واستغفر لذنبك ) فمن راعى الأمر والقدر — كما ذكر — كان عابداً لله مطيعاً له ، مستعيناً به متوكلاً عليه ، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً .

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين فى غير موضع ، كقوله فى أم الكتاب (إياك نعبد وإياك نستعين) وقوله ( ١١ : ١٢٣ فاعبده وتوكل عليه ) وقوله ( ٤٢ : ١٠ عليه توكلت وإليه أنيب ) وقوله ( ٦٥ : ٢ ، ٣ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ، ويرزقه من حيث لا يحتسب ، ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، إن الله بالغ أمره ، قد جعل الله لكل شئ قدراً ) .

فالعبرة بالله ، والاستعاذة به . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول عند الأضحية ، « اللهم منك ولك » فما لم يكن بالله لا يكون ؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله ، وما لم يكن لله فلا ينفع ولا يدوم .

ولا بد فى عبادته من أصلين ، أحدهما : إخلاص الدين ، والثانى : موافقة أمره الذى بعث به رسله ؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول فى

(١) رواه البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة . وانظر شرحه فى الفتح

(ج ١١ ص ٤٠٦ - ٤١٢) وفى الثورى (ج ١٦ ص ٢٠٠ - ٢٠٣)

دعائه « اللهم اجعل على كله صالحاً ، واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً » وقال الفضيل في قوله تعالى ( ٦٧ : ٢ ) ليبلوكم أيكم أحسن عملاً ) قال : أخلصه وأصوبه ، قالوا : يا أبا علي ، ما أخلصه وأصوبه ؟ فقال : إذا كان العمل خالصاً ، ولم يكن صواباً : لم يقبل . وإذا كان صواباً ، ولم يكن خالصاً : لم يقبل ، حتى يكون خالصاً صواباً . والخالص : أن يكون لله ، والصواب : أن يكون على السنة ؛ ولهذا ذم الله المشركين في القرآن على اتباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدين الذي لم يأذن به الله ، من عبادة غيره ، وعبادته بما لم يشرعه من الدين ، كما قال تعالى ( ٤٢ : ٢١ ) أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟ كما ذمهم على أنهم حرموا ما لم يحرمه الله . والدين الحق : أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ، ولا دين إلا ما شرعه .

ثم إن الناس في عبادته واستعانتهم به على أربعة أقسام .

فالمؤمنون المتقون : هم له وبه ، يعبدونه ويستعينونه وحده .

وطائفة تعبد من غير استعانة ولا صبر ، فتجد عند أحدهم تحرياً للطاعة والورع ولزوم السنة ، ولكن ليس لهم توكل ولا استعانة ولا صبر ، بل فيهم عجز وجزع وطائفة : فيهم استعانة وتوكل وصبر ، من غير استقامة على الأمر ، ولا متابعة للسنة ، فقد يمكن أحدهم ويكون له نوع من الحال باطنياً وظاهراً ، ويعطى من المكاشفات والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول ، ولكن لا عاقبة له ، فإنه ليس من المتقين ، والعاقبة للتقوى .

فالأولون : لهم دين ضعيف ، ولكنه مستمر باق ، إن لم يفسده صاحبه بالجزع والعجز ، وهؤلاء لأحدهم حال وقوة ، ولكن لا يبقى له إلا ما وافق فيه الأمر ، واتباع فيه السنة .

وشر الأقسام : من لا يعبد ولا يستعينه ، فهو لا يشهد أن عمله لله ، ولا أنه بالله فالمنزلة ونحوهم من القدرية ، الذين أنكروا القدر : هم في تعظيم الأمر والتعظيم

والوعد والوعيد : خير من هؤلاء الجبرية القدرية ، الذين يعرضون عن الشرع والأمر والنهي . والصوفية : هم في القدر ومشاهدة توحيد الربوبية خير من المعتزلة ، ولكن فيهم من فيه نوع بدع ، مع إغراض عن بعض الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، حتى يحملوا الغاية . هي مشاهدة توحيد الربوبية والفناء في ذلك ، ويصبرون أيضاً معتزلين لجماعة المسلمين وستهم ، فهم معتزلة من هذا الوجه . وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شراً من بدعة أولئك المعتزلة ، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة . وإنما دين الله : ما بعث به رسله ، وأزل به كتبه ، وهو الصراط المستقيم ، وهو طريق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خير القرون ، وأفضل الأمة وأكرم الخلق على الله تعالى بعد النبيين ، قال تعالى . ( ٩ : ١٠٠ ) والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه ( فرضى عن السابقين الأولين رضا مطلقاً ، ورضى عن التابعين لهم بإحسان ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الصحيحة « خير القرون : القرن الذين بعثت فيهم ، نبي الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » وكان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يقول « من كان منكم مُسْتَنّاً فَلَيْسَتْ بَيْنَ قَدَمَاتِ ، فَإِنْ الْحَى لَا تَوْمَن عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ ، أولئك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبرّ هذه الأمة قلوباً ، وأعظمها علماً ، وأقلها تكلفاً ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وإقامة دينه . فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم » وقال حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما « يا معشر القراء ، استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم ، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقاً بعيداً ، ولئن أخذتم يميناً وشمالاً لقد ضلّتم ضلالاً بعيداً » وقد قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه « خَطُّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطًّا ، وَخَطُّ خَطُّوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ . ثُمَّ قَالَ : هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ ، وَهَذِهِ سَبِيلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ ، ثُمَّ قَرَأَ ( ٦ : ١٥٣ ) وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ ، وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرُقَ بَيْنَكُمْ

عن سبيله ) وقد أمرنا سبحانه أن نقول في صلاتنا ( اهدنا الصراط المستقيم  
صراط الذين أنعمت عليهم . غير المغضوب عليهم ولا الضالين ) وقال النبي  
صلى الله عليه وسلم « اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون » وذلك أن  
اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه ، والنصارى عبدوا الله بغير علم . ولهذا كان يقال  
« تعوذوا بالله من فتنه العالم الفاجر ، والعابد الجاهل ؛ فإن فتنتهما فتنة لكل  
مفتون » وقال تعالى ( ٢٠ : ١٢٣ ) فإما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى  
فلا يضل ولا يشقى ) قال ابن عباس رضى الله عنهما « تكفل الله لمن قرأ القرآن  
وعمل بما فيه : أن لا يضل في الدنيا ، ولا يشقى في الآخرة » وقرأ هذه الآية ،  
وكذلك قوله تعالى ( ٢ : ١ - ٤ ) ألم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه ، هدى  
للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب ، ويقيمون الصلاة ، وما رزقناهم ينفقون . والذين  
يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، وبالأخرة هم يوقنون . أولئك على  
هدى من ربهم ، وأولئك هم المفلحون ) فأخبر أن هؤلاء مهتدون مفلحون .  
وذلك خلاف المغضوب عليهم والضالين .

فنسأل الله أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم . صراط الذين أنعم الله  
عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين . وحسن أولئك رفيقاً .  
وحسبنا الله ونعم الوكيل .

والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه  
وسلم تسليماً كثيراً .

# الرَّسَالَةُ التَّدْمِيرِيَّةُ

تأليف

الشيخ الإمام العلامة المجتهد

شيخ الإسلام ابن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨ من الهجرة

رحمه الله تعالى وغفر لنا وله

بمكتبة السنة النبوية

٥ شارع سامي البارودي (مبنى المكتبة)

ت. ٩٠٩٠٤